تقرير عن دراسة
بحثية تم
إجراؤها في
الفترة ما بين
أكتوبر 2023
و سبتمبر 2024

البحرين - تعزيز الديمقراطية

"أمل قابل للتحقيق"

منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

البحرين - تعزيز الديمقراطية :"أمل قابل للتحقيق"

30 أكتوبر/تشرين الأول 2024

(تقرير عن دراسة بحثية تم إجراؤها في الفترة ما بين أكتوبر 2023 و سبتمبر 2024)

حقوق الطبع والنشر © 2024 لمنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان (SALAM DHR)

جميع الحقوق محفوظة.

"سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان" هي منظمة غير حكومية مستقلة تعمل على تعزيز وحماية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال البحث ونشر النتائج، إلى جانب العمل في مجال المناصرة والنشاط المجتمعي.

تشارك منظمة سلام في ائتلافات لحقوق الإنسان وهي عضو في تحالفات حقوقية دولية، بما في ذلك التحالفات المعنية بقضايا انعدام الجنسية، حيث تتعاون مع شركاء في إطار حركة عالمية تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان ومشاركة الجميع في الشؤون العامة. كما تتلقى "سلام" تمويلاً من هيئات ومنظمات دولية معترف بها، إلى جانب ناشطين في المجتمع.

تنتشر منظمة سلام جغرافياً في كل من البحرين ولبنان وفرنسا والمملكة المتحدة، وهي مسجلة في عدة دول ضمن الاتحاد الأوروبي وسويسرا والمملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: https://salam-dhr.org/language/ar/

الشكر والتقدير

أجرى باحثو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين – الذين لا يمكن ذكر أسمائهم حفاظًا على سلامتهم – بحوثًا ميدانية لإعداد هذا التقرير. كما قامت منظمة شريكة بحرينية، لا يمكن ذكر اسمها أيضًا، بتنظيم فعاليات قدمت مواد بحثية إضافية. قام زميل في مكتب المنظمة بلبنان بتجميع وترجمة المواد البحثية وترجمة التقرير إلى اللغة العربية. نقل الدكتور أندرو ماكنتوش، الباحث في المنظمة مجمل المواد البحثية وكتب المسودة الأولى للتقرير، وقدم الزميل عباس طالب تعليقات عليها، كما شارك دروري دايك، مسؤول العلاقات الدولية في المنظمة في كتابة النص النهائي للتقرير وتحريره، فيما أشرف مدير المنظمة جواد فيروز على العمل بأكمله، بما في ذلك الصور المستخدمة.

لا يمكن للتقرير ومبادرة "تعزيز الديمقراطية" أن تتم أو تستمر دون مشاركة مئات البحرينيين من مختلف مكونات المجتمع الذين ساهموا ورؤاهم المختلفة في مضمون التقرير.

تتقدم منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان بالشكر للجهة المانحة التي جعلت هذا العمل ممكنًا.

جدول المحتويات

الشكر والتقدير 2

الملخص 2

الأحداث التي وقعت خلال فترة البحث والتي قد تكون قد أثرت في نتائج الخطاب 4

"تعزيز الديمقراطية" في البحرين؟ 4

مبادرة مبتكرة 5

المنهجية 6

خلفية تاريخية موجزة 7

المجالس 8

المجلس الوطني 8

مجلس النواب الحالي 11

الاطار القانوني 11

قوانين "العزل" السياسي: تقليص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة 12

قوانين "العزل" المدني: تقليص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة في مجال منظمات المجتمع المدني 14

إلى أين يتجه التأثير على المشاركة في الشؤون العامة؟ 14

حول الاستبانة 15

مؤشرات الاستبانة 16

نتائج الجلسات المستديرة والمشاركات في الندوات عبر الإنترنت 17

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين 18

المشاركة في الشؤون العامة البحرينية 18
تقييم أداء حكومة البحرين فيما يتعلق برؤيتي 2030 و2050 الاقتصادية 20
دور منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة في البحرين 21
النقاش حول توصيات المراجعة الدورية الشاملة الرابعة 2022 21
الحق في المشاركة في الشؤون العامة في البحرين / ورشة عمل المناصرة وبناء القدرات..... 22
تقييم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين 22
النتائج المتعلقة بالأعضاء المنتخبين في مجلس النواب 24
أنشطة وسلوك أعضاء مجلس النواب في الجلسات..... 26
طابع المجالس / الديوانيات 28
الاعتراض غير المسبوق من أعضاء مجلس النواب 29
رد فعل الحكومة 29
تصورات حول سلوك وأنشطة أعضاء مجلس النواب..... 30
نتائج البحث المتعلقة بطبيعة وسلوك الحكومة 32
النتائج المتعلقة بمحتوى وطبيعة منصات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي..... 33
منصات الاخبار المرخصة أو المملوكة من قبل الحكومة 33
وسائل التواصل الاجتماعي..... 35
تقليد العمل على المشروع: النمو المتزايد لتطبيع مشروع الديمقراطية في البحرين 36
حول مصادر الإعلام والعلاقة بين الشعب، السلطة التشريعية والتنفيذية 37
ملخص الأحداث المعاصرة 37
الخاتمة والتوصيات..... 39

ما هو على المحك؟.....39

إلى حكومة البحرين 40

إلى مجلس النواب؛ أعضائه وقيادته.....41

إلى وسائل الإعلام المرخصة من الحكومة ووسائل التواصل الاجتماعي.....41

إلى أعضاء قطاع منظمات المجتمع المدني الحالي في البحرين 42

إلى المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الأوروبي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة غير المعنية بحقوق الإنسان؛ والجمعيات السياسية الدولية.....42

إلى الشركاء الثنائيين والدوليين لحكومة البحرين 43

الملخص

في ظل الصراعات الإقليمية وخسائر الأرواح الهائلة وأعمال العنف، تقدم حكومة البحرين نفسها كنموذج للدولة المستقرة والحكم الرشيد، مشيرة إلى تعافيها من الأحداث الداخلية التي شهدتها عام 2011. تشير الأدلة الواردة في هذه الدراسة إلى تصاعد ممارسات قمع المعارضة في البحرين، وذلك في سياق إقليمي شهد تراجعاً في سيادة القانون منذ نهاية عام 2023. ويخيم خطر تحول السخط المتنامي إلى أزمة داخلية متجددة، غير أن هذا السيناريو ليس حتميًا، حيث أفاد المشاركون في هذه الدراسة بأنهم لا يرغبون في حدوث ذلك، لكنهم يشعرون بأنهم عاجزون عن إحداث التغيير.

يضم هذا التقرير بحثاً أجري بين شهري أكتوبر 2023 وسبتمبر 2024، يقيّم ويحلّل طبيعة مشاركة المواطنين في الحياة العامة في البحرين خلال فترة البحث. يفترض البحث أن الديمقراطية الشاملة والتشاركية هي أداة لتقليل انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الحكومة التي تتفاعل مع شعبها وتضمن مشاركة جميع - أو أكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع - في الشؤون العامة وحوكمة الدولة، تكون في الغالب دولة تقل فيها انتهاكات حقوق الإنسان، وفي حال حدوثها، توجد آليات لتحقيق العدالة والمساءلة، مما يساعد على منع تكرارها.

بناءً على ذلك، تقيس هذه الدراسة نطاق وعمق ونقاط الضعف في طبيعة وسلوك الديمقراطية التشاركية في البحرين. فعلى سبيل المثال، تتناول الدراسة موضوع الانتخابات، بالتركيز على من يمكنه الترشح، تحت أي شروط، وما هي الصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجلس النواب البحريني المكوّن من 40 عضوًا. كما تقوم بتقييم مستوى تفاعل الجمهور مع مجموعة من الهيئات الحكومية، مشيرة إلى دور أعضاء مجلس النواب والحكومة على حدٍ سواء.

يمثل التقرير أيضًا بداية مبادرة لتعزيز الديمقراطية في البحرين، بهدف ضمان أن تحقق الانتخابات العامة المتوقعة في أواخر عام 2026 حق الناس في المشاركة في الشؤون العامة بطريقة شاملة وتشاركية قدر الإمكان.

مع ذلك، لا يتناول هذا التقرير مدى التزام البحرين بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية التعبير أو التجمع أو تكوين الجمعيات، بل يركّز على الدور الضيق والممكِّن الذي تحمله المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي تعتبر البحرين

طرفاً فيه. تضمن هذه المادة حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتكفل لهم الحق في التصويت والوصول إلى الخدمات العامة.

تتكون قاعدة البحث لهذه الدراسة من استبانة تشمل 308 مشارك من المواطنين قدّموا إجابات تتعلق بالحكومة ورأيهم بمجلس النواب وأعضائه، ثلاث جلسات حوارية حضورية ذات موضوعات محددة عُقدت في المنامة، بالإضافة إلى أربع جلسات تشاورية عن بعد ذات موضوعات محددة، وتقييم منهجي لأداء مجلس النواب البحريني وأعضائه، بما في ذلك المجالس الشعبية المفتوحة غير الرسمية التي يعقدها العديد من الشخصيات العامة بانتظام، والمعروفة باسم "المجلس". كذلك، شمل البحث تقييم تفاعل الحكومة مع المواطنين كما هو معبّر عنه عبر التشريعات الصادرة، وتقييمًا واسعًا لوسائل الإعلام المرخصة من قبل الحكومة لمعرفة مدى تسهيلها لمشاركة المواطنين في الشؤون العامة، من خلال ما تنشره من تغطيات وآراء صحفية، إضافة الى الجريدة الرسمية.

كما هو موضح بالتفصيل أدناه، أفاد 76% من المشاركين في الاستبانة بأن المجلس الوطني – الذي يضم مجلس الشورى المكوّن من 40 عضوًا معيّنًا بالكامل ومجلس النواب المكوّن من 40 عضوًا منتخبًا بالكامل – والسلطة التنفيذية في حكومة البحرين لا يتعاونان لتلبية احتياجات المواطنين. وذكر 84.6% منهم أنهم لا يثقون بقدرة مجلس النواب على محاسبة السلطة التنفيذية. كما أبدى 74% من الناخبين شكلاً من أشكال عدم الرضا تجاه تفاعل أعضاء مجلس النواب معهم، بينما أكد 86.3% أن أعضاء مجلس النواب لا يمثلون مصالحهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلبية المشاركين في الاستبانة ما زالوا يؤمنون بالديمقراطية ويأملون في أن تؤدي الإصلاحات إلى جعل مجلس النواب أكثر تمثيلاً وديمقراطية في المستقبل.

أظهرت المناقشات في الحلقات الحوارية وجود حالة كبيرة من عدم الرضا بين المواطنين في البحرين تجاه الوضع الحالي للديمقراطية التمثيلية. يواجه مجلس النواب وأعضاؤه قيوداً شديدة في خدمة ناخبيهم، خاصة إذا لم تكن رغباتهم متوافقة مع الحكومة. لا توجد حالياً أي أحزاب سياسية في مجلس النواب، مع حرمان العديد من السياسيين ذوي الخبرة من الترشح بسبب القيود السياسية المفروضة عليهم. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن أعضاء مجلس النواب يلعبون دورًا استشاريًا للملك والسلطة التنفيذية، حيث ينفذون المراسيم بدلاً من صياغة تشريعاتهم

الخاصة، مع الحرص على عدم صياغة قوانين تتحدى الملك أو الحكومة بشكل جوهري. وقد أدى ذلك إلى انتشار التشاؤم بين الناخبين بشأن مجلس النواب وأعضائه المنتخبين.

أظهر تحليل سلوك حكومة البحرين، كما يتضح من تصريحاتها ومن القرارات والسياسات التي يصدرها مجلس الوزراء، توجهاً يتسم بدرجة عالية من التبعية نحو الملك ورئيس الوزراء. إذ يبدو أن المؤسسة تنفذ بالأساس توجيهات صادرة عن مكاتب تابعة لهاتين الشخصيتين، بدلاً من اتباع منهجية منظمة تضمن مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، بما في ذلك تفاعل مجلس الوزراء بشكل فعلي مع التشريعات التي يصدرها مجلس النواب أو المخاوف التي يبديها المجلس. وتكشف طبيعة الحوكمة عن هيكل سلطة غير متكافئ يأتي فيه المواطنون في المرتبة الأخيرة.

كما أن تحليل التغطية الإعلامية الرسمية يظهر مجلس النواب كجهة فعّالة، بينما تُعرض صورة أعضائه - سواء كانت هذه الصورة دقيقة أم لا - كأشخاص يفتقرون للخبرة، وأحياناً كأشخاص غير مدركين لمسؤولياتهم وصلاحياتهم، وغير راغبين حتى في توجيه النقد للسلطة التنفيذية أو استخدام آليات المساءلة. ويبدو أن المجلس كان هدفاً للانتقادات على قرارات ونتائج قد تُعتبر مرتبطة بالحكومة في سياقات أخرى. كما يقترح التحليل أن السبب وراء هذا النمط من التغطية الإعلامية لمجلس النواب قد يعود إلى حل جماعة المعارضة الرئيسيتين في البحرين، الوفاق ووعد، بشكل قسري وعشوائي خلال عامي 2016-2017، إضافة إلى قوانين "العزل السياسي" التي تمنع العديد من أعضاء الجمعيات المعارضة المنحلة وبينهم أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية السابقين من تولي مناصب في مؤسسات المجتمع المدني أو حتى التصويت. حاليًا، لا يوجد في مجلس النواب أعضاء ينتمون إلى مجموعة سياسية متماسكة أو منسقة بفعالية، مما أدى إلى تفتيت العملية السياسية.

الأحداث التي وقعت خلال فترة البحث والتي قد تكون قد أثرت في نتائج الخطاب

بعد الهجوم المسلح الذي شنته حماس في 7 أكتوبر 2023 ورد فعل إسرائيل عليه، أولاً في قطاع غزة، ومن ثم في لبنان بدءًا من أغسطس 2024، شارك مئات بل وآلاف البحرينيين في تظاهرات سلمية متكررة دعماً للفلسطينيين في غزة وللشعب اللبناني. في ما لا يقل عن

عشرات المسيرات الشعبية، أدان المتظاهرون حكومة البحرين، التي لها علاقات رسمية مع إسرائيل، مشيرين أنها جرائم حرب إسرائيلية أو تصرفات وصفها العديد من المعلقين والمنظمات والدول بأنها إبادة جماعية.

ردًا على ذلك، نفذت حكومة البحرين مئات من عمليات الاعتقال والاستدعاءات، بما في ذلك بحق قاصرين، فيما يتعلق بممارسة الحق في التعبير والتجمع السلمي. تبدو اعتقالات الحكومة لناشطين سياسيين مثل إبراهيم شريف بسبب انتقاده لسياسة الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلي مهنا بسبب مشاركته في التجمعات الشعبية، كنوع من التوترات التي شكلت خلفية تنفيذ البحث فيما يتعلق بالأحداث المتعلقة، في المقام الأول، بغزة.

كما شكلت الإفراجات غير المسبوقة لحكومة البحرين عن السجناء في عام 2024 جزءًا من الخطاب العام خلال فترة المشروع. ففي أبريل 2024، أعلنت الحكومة الإفراج عن أكثر من 1,000 محتجز، وفي سبتمبر تم الإفراج عن 457 شخصًا آخر. وشملت الإفراجات مجموعة من السجناء السياسيين، بما في ذلك أولئك الذين تمت إدانتهم بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسية. وفي 11 سبتمبر 2024، التقت ابنة أحد أبرز السجناء السياسيين، عبد الهادي الخواجة، بوالدها وسط شائعات عن إمكانية الإفراج عنه. ولم يتم الإبلاغ عن إمكانية الإفراج عن الشيخ علي سلمان، زعيم أكبر الجمعيات السياسية في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

تتعدد الأسباب التي أدت إلى الإفراج عن السجناء، وهي مجهولة في نفس الوقت. على الصعيد المحلي، ذكرت بعض الشخصيات لمنظمة سلام عن رغبة ولي العهد في حل مشكلة السجناء، وتقليل أعدادهم، وتحسين ظروف السجون. قد تكون الظروف السيئة والاكتظاظ في سجن جو المركزي نفسها دافعًا لهذه الإفراجات. ربما يكون هذا أيضًا اعترافًا بأن برنامج "السجون المفتوحة" و "العقوبات البديلة" قد حققت نجاحًا. على الصعيد الإقليمي، قد يكون النزاع في غزة ولبنان، إلى جانب الانتقادات التي واجهتها حكومة البحرين بسبب علاقاتها مع إسرائيل، قد دفع الحكومة إلى هذه الافراجات استجابة لمطالبات الرأي العام؛ بينما قد تكون العلاقة مع إيران وعد بتجديد العلاقات الدبلوماسية قد حفزت الحكومة البحرينية على هذه الإفراجات. قد تعكس هذه الإفراجات أيضًا مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، من خلال القوة العددية البحتة.

ويجسد اسقاط الحكومة في أغسطس 2024 لعضوية النائب المنتخب محمد الحسيني في مجلس النواب، تلاه سحب جنسيته وترحيله قسرياً خارج البلاد، الذي سيتم مناقشته لاحقاً، عدم احترام الحكومة تجاه مجلس النواب وأعضائه.

"تعزيز الديمقراطية" في البحرين؟

تشير نتائج البحث الموضحة أدناه إلى أن شرعية المؤسسات الحاكمة في البحرين تواجه تدقيقًا عامًا مكثفًا ومتزايدًا. بينما تشمل النتائج طيفًا من الآراء، أفاد العديد من البحرينيين من مختلف أنحاء البلاد ومن مختلف المكونات الاجتماعية والمهنية والفئات العمرية للفريق البحثي بأن الحكومة ومجلس النواب وأعضائه لا يستمعون إليهم، ولا يعكسون همومهم وتطلعاتهم، مثل: الإحتياجات المعيشية، فرص العمل، مستويات الأجور، الإسكان، الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تظهر النتائج تلاقيًا بين مختلف الفئات المجتمعية في الإحباط وعدم الرضا، مما يستحق، إن لم يكن يطالب، باهتمام الحكومة.

تشير نتائج البحث المتعلقة بمجلس النواب إلى أن المؤسسة ضعيفة قانونيًا ومن خلال سياسة الحكومة، مجزأة. سلطاتها محدودة ولا تستطيع، من الناحية المؤسسية، محاسبة السلطة التنفيذية بشكل فعال. على الرغم من أنها تعمل، كان أعضاؤها منقسمين، يفتقرون للخبرة، وأحيانًا غير مدركين لواجباتهم وسلطاتهم. كانوا غير مستعدين أو غير قادرين على انتقاد السلطة التنفيذية أو استخدام آليات المساءلة المحدودة المتاحة لمجلس النواب. في الوقت نفسه، فإن قوانين "العزل السياسي" لعام 2018 التي تحظر الجمعيات السياسية الشعبية السابقة وتحظر على شخصيات معينة الترشح للانتخابات أو حتى التصويت، تعزز من تقويض شرعية مجلس النواب، ومع ذلك، تعامل أعضاء مجلس النواب بشكل غير جيد مع الناخبين، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، لم يعكسوا بشكل كافٍ اهتمامات المواطنين في المجلس. كما أظهر المواطنون أيضًا سوء فهم بشأن المجلس. أظهرت النتائج تشاؤمًا واسع النطاق بين الناخبين حول مجلس النواب المنتخب.

لم تتمكن منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان من العثور على أي حالة تشير إلى أن الحكومة - مجلس الوزراء - قد استشارت الجمهور صراحةً فيما يتعلق بتطوير التشريعات أو

الجوانب الأخرى من إدارتها. وتشير الأدلة إلى أن أسلوب الحكم يتسم بعدم التوازن ويُدار من أعلى إلى أسفل حيث يثني مجلس الوزراء ويمتثل للتوجيهات الملكية، مما يطغى على التشريعات التي تطورها "أصوات الشعب" في مجلس النواب.

كان المشاركون في هذا المشروع البحثي، بشكل عام، يميلون إلى تجنب الصراع ومتفائلين، على الرغم من أن الوضع قد يبدو للغرباء قاتمًا من حيث الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. إن استمرار الحكومة في رفض المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور قد يخلق حلقة مفرغة بطيئة من التدهور الاجتماعي والسياسي والأمني.

تشير الأدلة الواسعة والعميقة والمتعددة المصادر إلى أنه ما لم تقم الحكومة بتنفيذ إصلاحات تعترف بحق كل مواطن في المشاركة في شؤون الحياة العامة وتيسيره قبل الانتخابات العامة المقررة في البحرين في أواخر 2026، فإن ممارسة الحكومة الطويلة الأمد في فرض سلام هش من خلال القوانين والممارسات التي تقمع الحق في حرية التعبير والتجمع، مما يسمح بتعريف ضيق للتعبير أو النقد السياسي والاجتماعي، قد تنهار وتغترب عنها مجتمعات كاملة.

على الرغم من الاستبعاد الواسع النطاق وربما الشامل من العمليات السياسية التشاركية - وهو ما يجادل بعض المشاركين في البحث أنه ما تريده الحكومة البحرينية - فقد أظهر العديد من مئات الأشخاص الذين شاركوا في البحث مرونة لافتة في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان، وفي حوالي عشر حالات، أظهرت التفاؤل. فيما يتعلق بتعميق وتعزيز الديمقراطية في البحرين، قال أحدهم إنها "أمل يمكن تحقيقه".

نحو نهاية فترة المشروع، سجلت "سلام للديمقراطية وحقوق الانسان" حالات تشير إلى أن اجتماعات أعضاء مجلس النواب مع المواطنين قد ازدادت. كان الخطاب الإعلامي، ولا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، يُظهر اتجاهًا صغيرًا لكنه ملحوظًا نحو الاستفسار عن سلوك وأداء المجلس وأعضائه. جعل النشطاء السياسيون أنفسهم معروفين لفريق "سلام" من أجل الاستفسار عن أهداف المشروع.

بعد نشر البحث، ستتواصل "سلام" مع حكومة البحرين وتعرض مزايا الإصلاح الديمقراطي، وتجادل بأن ضمان مشاركة المواطنين في الحياة العامة يمكن أن يقلل من طيف واسع من انتهاكات حقوق الإنسان. نحن ندعو شركاء البحرين الدوليين لإقناع السلطات بأن الإصلاح الديمقراطي

سيسهم في تحسين أمن وحقوق جميع البحرينيين وتقليص القلق بشأن حقوق الإنسان. تسعى "سلام" لرؤية تغييرات ملموسة قبل الانتخابات العامة في البحرين المقررة في أواخر 2026.

مبادرة مبتكرة

يعد البحث والنتائج التي تم التوصل إليها في هذا المشروع مبتكرة: فهو مجهود يستند إلى المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كأداة لحل مجموعة من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو العمل الأول من نوعه في هذا السياق. وقد أزال هذا النهج الانقسام التقليدي بين "نحن وهم" أو الحكومة والمعارضة الذي يوجد في العديد من الأعمال البحثية المماثلة الأخرى.

تصريحات المشاركين في البحث، خلال الفعاليات الجماعية في المنامة:

["هذه هي المرة الأولى التي تتاح لنا الفرصة للاجتماع ومناقشة هذه القضايا [...]"، و: "[لقد كسرنا حاجز الخوف بهذه الاجتماعات [...]"، أو: "هذه هي المرة الأولى التي يُحاول فيها هذا النوع من المشاريع - يجب أن تستمروا في ذلك "...

يتناول هذا المشروع الهيكل الاجتماعي والسياسي العام للحكم في البحرين ووضع المواطنين في الصدارة. نتيجة لذلك، تمكن البحرينيون من خلفيات متنوعة، بما في ذلك مختلف الانتماءات المذهبية، والأصول العرقية، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي، وغيرها من المكونات الاجتماعية - الذين لا يتقابلون عادةً - من إيجاد قواسم مشتركة. شملت هذه القواسم المخاوف المشتركة بشأن الحكم وافتقار المشاركة المدنية في الشؤون العامة. قد اكتشفوا معًا أن أعضاء مجلس النواب، والمؤسسة نفسها، يفشلون في الوفاء بتفويضهم المحدود؛ وأن الحكومة البحرينية إما لا تستمع إلى احتياجاتهم وطموحاتهم أو تتجاهلها. وقد قدم هذا المشروع لهذه المجموعة الواسعة وسيلة لإقامة مزيد من الإجماع ووضع الأساس للدعوة إلى زيادة الديمقراطية في البحرين.

المنهجية

لتقييم درجة ومدى تمكين المواطنين من الحق في المشاركة في الشؤون العامة في البحرين، في إطار ديمقراطية شاملة وتشاركية، قام فريق منظمة سلام بين أكتوبر 2023 وسبتمبر 2024 بما يلي:

- عقد ثلاثة جلسات نقاشات حضورية، بالتعاون مع شركائها في البحرين، تمحورت حول مواضيع محددة، شارك فيها بشكل مباشر حوالي 15 شخصًا في كل جلسة، وبشكل غير مباشر حوالي 10 أشخاص آخرين؛[1]
- عقد أربعة جلسات نقاشات/ندوات أخرى عن بعد، تناولت مواضيع محددة، وشارك فيها حوالي 150 شخصًا؛[2]
- اقامة ندوتين عامتين عن بعد حول قضايا متعلقة بالمبادرة، شارك فيهما حوالي 1000 شخص في كل مرة؛[3]
- تفاعل 308 مشاركًا من المواطنين في البحرين مع استبانة تناولت موضوع الحوكمة في البحرين.

قام فريق منظمة سلام في البحرين بإجراء تحليل منهجي شمل ما يلي:

- عمل أعضاء مجلس النواب المنتخبين وسلوكهم في اجتماعات المجالس، وكذلك ردود فعل الحكومة تجاه عمل المجلس؛
- سلوك الحكومة فيما يتعلق بإصدار المقررات والقوانين؛ و
- متابعة وسائل الإعلام المرخصة من قبل الحكومة، وبالأخص وسائل التواصل الاجتماعي القائمة في البحرين، لتقييم ما إذا كانت توفر صوتًا للمواطنين في تشكيل عملية الحوكمة.

[1] كانت الموضوعات: (1) الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛ (2) عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ (3) المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين

[2] كانت الموضوعات: (1) المشاركة في الشؤون العامة؛ (2) الرؤى الاقتصادية 2030 و2050؛ (3) دور منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة؛ (4) الحق في المشاركة في الشؤون العامة

[3] كانت الندوات عبر الإنترنت: (1) "بعد 13 عامًا من الاضطرابات غير المسبوقة، هل لدى البحرينيين صوت؟" و (2) "هل يعني وجود "برلمانات" في دول الخليج أن المواطنين لديهم حقًا صوت في الشؤون العامة؟"

في تنفيذ هذا المشروع، استخدم الفريق نموذجًا لتحليل الخطاب.[4] وتم ربط القضايا والمصطلحات المثارة في وسائل الإعلام المعتمدة من الحكومة، وفي المجالس / الديوانيات، ووسائل التواصل الاجتماعي، والخطاب العام للوصول إلى قياس تقريبي لأهمية هذه القضايا وأولويتها النسبية. تنعكس التعابير المستخدمة أدناه في التعليقات السياسية على هذه المصطلحات أو التعابير.

خلفية تاريخية موجزة

رسميًا، البحرين ملكية دستورية: يتم استثمار السلطة في المجلس الوطني المكون من مجلسين. ومع ذلك، في الممارسة التاريخية والمعاصرة، تمارس عائلة آل خليفة الحاكمة سلطة حاسمة ساحقة على السياسة والشؤون السياسية في البلاد.

حكمت عائلة آل خليفة الأرخبيل منذ عام 1783. تُعد كيفية بروز العائلة الحاكمة مسألة جدل. وفقًا للروايات المؤيدة للحكومة، هاجرت عائلة آل خليفة التي كانت متمركزة في قطر آنذاك الى البحرين بناءً على طلب من قبائل معينة، لحل نزاع فئوي، والعمل كـ"حامي" ضد دول الجوار مثل عُمان وإيران.[5]

تُقدّم الروايات النقدية إقامة سلالة آل خليفة كعمل "احتلال" أو "استعمار"، حيث تغلبت النخب الحاكمة الجديدة على السكان الشيعة الأصليين من البحارنة والأعاجم، أخضعتهم، واعتبرت موارد البحرين وأراضيها حقًا مكتسبًا وإرثًا لقبيلتهم السنية.[6]

تعكس كلا الروايتين في النهاية دور السلطة الأبرز لعائلة آل خليفة في تشكيل المجتمع والسياسة البحرينية لأكثر من قرنين. تُظهر السجلات المتعلقة بالتقسيمات التاريخية للعمل

---

[4] وفقًا لمنصة الترميز الحاسوبية Delve، فإن "تحليل الخطاب (DA) هو مصطلح واسع النطاق لمختلف الأساليب النوعية التي تستكشف بنية اللغة وتعبيرها ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي. إنه ينظر إلى المحتوى اللغوي (ما يقال) واستخدام اللغة (كيف يتم استخدامها) في نص معين لنقل المعنى في بيئات اجتماعية مختلفة". انظر:
https://delvetool.com/blog/discourseanalysis#:~:text=Discourse%20analysis%20(DA)%20is%20a,meaning%20in%20different%20social%20settings، (آخر دخول: 11 سبتمبر 2024).

[5] ن. الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، منشورات الأيام: المنامة، 2003، الصفحات 225–226؛ التاجر، عقد اللآل، الصفحات 103–105، 106؛ مكتبة قطر الرقمية، معجم الخليج الفارسي. الجزء الأول. تاريخي. القسم الأول والثاني. جي. جي. لوريمر. *1915* [857-865] (1020/1782-1012)، IOR/L/PS/20/C91/1؛ عمر الشهابي، الحداثة المتنازع عليها: الطائفية، القومية، والاستعمار في البحرين، Oneworld Academic: لندن، 2019، الصفحات 42-43، 45.

[6] مارك أوين جونز، القمع السياسي في البحرين، مطبعة جامعة كامبريدج: كامبريدج، 2020، ص 1.

والوضع بين المجموعات السنية والشيعية في البحرين أن أعضاء آل خليفة الأكثر ثراءً، وغالبيتهم من سكان المدن، انخرطوا في ممارسات قسرية ضد المزارعين الشيعة الذين يعيشون في الأرياف، وكانوا يستخلصون فائض الإنتاج منهم عبر فرض الضرائب. تطورت هذه العلاقة إلى انقسامات اجتماعية وسياسية بين حكام البحرين وسكان القرى من حيث المهنة، الطبقة، القرابة، الطائفة، واللهجة. بالإضافة إلى العلاقة المباشرة وغير المتكافئة في الاستخراج بين الطرفين، غالبًا ما تضمنت هذه العلاقة قمعًا جسديًا من قبل النخب الحاكمة.[7]

لقد شهدت البحرين في تاريخها رئيسين للوزراء، وكلاهما من عائلة آل خليفة، يتم تعيينهما مباشرة من قبل الحاكم، الذي يطلق عليه لقب " الأمير او الملك" (انظر أدناه)، حيث يتمتع بصلاحيات واسعة النطاق، يعين جميع أعضاء مجلس الشورى، وهو المجلس المكون من أربعين عضواً في المجلس الوطني. كما يتمتع بسلطة إلغاء أي قوانين تمر عبر المجلس، فضلاً عن إنشاء وإصدار المراسيم بتشريعات قانونية.

إن مثل هذه العلاقات غير المتكافئة بين القوة تدفع بعض منتقدي حكومة البحرين إلى الزعم بأن البحرين ليست في الواقع ديمقراطية: فلا يوجد خط فاصل واضح بين الحكومة والمواطنين وغير المواطنين، بل هي بدلاً من ذلك إقطاعية، حيث يُنظر إلى ثروات البلاد وشعبها على أنها ممتلكات أو رعايا لآل خليفة الحاكمين.[8]

إن الحكم يتشكل وينظم من خلال أعمال الرعاية الملكية (المكرمة الملكية) من ثروة البلاد النفطية، على أساس الولاء للملك وعائلة آل خليفة.[9] بالنسبة لبعض الموالين البحرينيين، فإن العملية الديمقراطية الظاهرية في البلاد هي بمثابة "هدية" من الحاكم للشعب، مما يعقّد تصورات الفصل بين السلطات وشرعية النظام الديمقراطي الحالي بين البحرينيين. لطالما انتقد المعارضون هذا النظام، مشيرين إلى أنه رغم وجود الانتخابات، لا توجد خيارات حقيقية خارج إطار العائلة الحاكمة.

لم تحكم العائلة الحاكمة البحرين دون معارضة تماماً. فقد أثّرت الإمبراطورية البريطانية، التي كانت البحرين تحت حمايتها بين عامي 1861 و1971، على مؤسسات البحرين وقوانينها وأنظمتها

---

[7] الشهابي، الحداثة المتنازع عليها، ص69.

[8] جونز، القمع السياسي في البحرين، ص6.

[9] علاء شهابي، "الشيوخ المحصنون والرعايا الراديكاليون: أزمة السيادة الدورية في البحرين"، *مجلة الدراسات العربية*، العدد 1، (ربيع 2016)، الصفحة 235؛ مايكل إل. روس، "هل يعيق النفط الديمقراطية؟"، *السياسة العالمية*، 53، (أبريل 2001)، الصفحة 328. انظر أيضًا ستيفن هرتوغ، "تحدي لعنة الموارد: تفسير نجاح الشركات المملوكة للدولة في الدول الريعية"، *السياسة العالمية*، 62، العدد 2، (أبريل 2010).

الديموغرافية. فخلال هذه الفترة، تم ترسيخ الطائفية رسميًا، حيث ساعدت السلطات البريطانية في قمع المعارضين بطرق متطورة. كما أن توثيق الدولة للفروقات المزعومة بين سكان البحرين أسهم في بناء نظم طائفية ساعدت على تركيز السلطة ضمن النخبة السنية وتعزيز الأمن حول الطائفة الشيعية.

في الوقت الحالي، يظل النظام البحريني مركزياً، ذو هيكلية غير متكافئة، استبداديًا وطائفيًا، حيث يُبرَّر الأمن كوسيلة للبقاء والحفاظ على الاستقرار الإقليمي من قبل الفصائل الحاكمة. مع ذلك، تستمر تقاليد البحرين الاستشارية، المستمدة من تاريخ المجالس العربية (انظر أدناه) والنموذج البرلماني البريطاني، في التأثير، حتى عندما يشعر المواطنون بأنها لا تحقق إمكانياتها. تشرف عائلة آل خليفة الحاكمة في الوقت الراهن على نظام يتميز بالتشاور المحدود والمُدار، حيث تُستخدم أشكال من الرعاية لتعزيز السلطة والموارد.

المجالس

يُعتبر تقليد المجلس (جمع: مجالس) اجتماعًا اجتماعيًا أو "غرفة جلوس" تُقام فيها اجتماعات مفتوحة على أساس منتظم. يستقبل الشخصيات البارزة الضيوف وربما يقدمون ضيافة بسيطة لهم. يُمكّن المجلس الأفراد والمجتمعات من مناقشة القضايا ذات الأهمية مع شخصية محلية بارزة، وربما بشكل غير علني. يُقال أن هذه الممارسة ترجع جذورها إلى شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام. في العصر الحديث، يُعد المجلس وسيلة للتشاور.

المجلس الوطني

يتكون برلمان البحرين، المعروف بالمجلس الوطني، من غرفتين. يضم مجلس النواب، الذي يُنتخب أعضاؤه (مجلس النواب)، ومجلس الشورى، الذي يُعين الحاكم أعضاؤه (مجلس الشورى). يحتوي كل من المجلسين على 40 عضو.

قدم دستور البحرين المستقلة لعام 1973 مجلسًا واحدًا يُنتخب بالكامل، يُسمى المجلس الوطني، وكان يعتمد على حق الاقتراع العام للذكور، وتمكن من انتخاب مجلس النواب في نفس العام.[10] تضمن هذا المجلس 30 عضوًا منتخبًا إلى جانب 14 وزيرًا في مجلس الوزراء خاضعين لعائلة آل خليفة. قامت الحكومة بإلغاء هذا النموذج في أغسطس عام 1975، بعد أن رفضت غالبية أعضائه قانون أمن الدولة المدعوم من الحكومة، والذي قوض العديد من الحقوق السياسية والحريات المدنية المضمونة والمحميّة في دستور 1973 وجرّم مجموعة واسعة من الأنشطة السياسية السلمية. قام الحاكم آنذاك، عيسى بن سلمان آل خليفة، بحل مجلس النواب بموجب مرسوم وتجاهل النصوص الدستورية التي تقضي بإجراء انتخابات جديدة خلال شهرين.[11]

ردًا على ذلك، أرجأت حكومة البحرين الانتخابات إلى أجل غير مسمى.[12] قام الحكم بنقل الصلاحيات التشريعية إلى الأمير ومجلس الوزراء المعين شخصيًا من قبله. اعتُبرت العقود التالية من أظلم فترات البحرين من حيث حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية، حيث كانت البحرين تعمل كدولة أمنية، وتم حظر الأحزاب والمنظمات السياسية بشكل رسمي.

في عام 1992، أنشأت السلطات مجلس الشورى، حيث تم تعيين أعضائه البالغ عددهم 30 من قبل الحاكم. اعتُبرت صلاحياته التشريعية شكلية من قبل منتقدي حالة حقوق الإنسان.[13]

تأسيس المجلس فشل في تهدئة المطالب باستعادة مجلس النواب والدستور لعام 1973. أسفرت الاحتجاجات الجماهيرية في ديسمبر 1994 عن اندلاع الاضطرابات حتى عام 1999. وقام تحالف من اليساريين البحرينيين، والليبراليين، والإسلاميين بتسمية الحركة بـ "انتفاضة الكرامة".

بعد اعتقال الشيخ علي سلمان، أحد قادة الاحتجاجات، أصبحت المظاهرات عنيفة، أدى ذلك إلى موجة جديدة من القمع العنيف من قبل القوات الأمنية، التي استخدمت الرصاص الحي ضد المتظاهرين. في ديسمبر 1995 ويناير 1996، تم تفجير عبوات ناسفة في مركز تجاري وفندق، دون

[10] عبد الهادي خلف، "السياسات الصراعية في البحرين: من العرقية إلى الوطنية والعكس"، المؤتمر الشمالي الرابع للدراسات الشرق أوسطية: الشرق الأوسط في عالم يتجه نحو العولمة، أوسلو، 13-16 أغسطس، 1998، تم الاسترجاع في: 8 مايو 2024،

[11] غراهام إ. فولر ورند رحيم فرانك، "الشيعة العرب: المسلمون المنسيون"، (صحيفة سانت مارتن: نيويورك)، 1999، ص 125.

[12] على الرغم من أنه كان غير معروف في ذلك الوقت، فإن المجلس الوطني والانتخابات سيظلان معلقين لمدة 27 عامًا.

[13] منظمة العفو الدولية، "البحرين: أزمة حقوق الإنسان"، منظمة العفو الدولية، 10، 26 سبتمبر/أيلول 1995.

وقوع ضحايا. في اطار الرد، تم اعتقال أعضاء من المعارضة دون تهم أو أدلة تربطهم بالحوادث. رغم اعتقالهم، استمرت التفجيرات بشكل متقطع، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص.[14]

اتهمت الحكومة البحرينية الخلايا التابعة لحزب الله التي تعمل في البحرين بتدبير الهجمات بتوجيه من إيران. لكن صرحت "هيومن رايتس ووتش" بأن الادعاء لم يكن موثوقًا. رغم ذلك، استخدمت الحكومة البحرينية هذا الادعاء لتبرير الاعتقالات الجماعية واستخدام القوة المفرطة باسم مكافحة الإرهاب. بحلول الوقت الذي هدأت فيه أعمال العنف، كان قد قُتل 40 مدنيًا، وتم اعتقال ما بين 500 إلى 600 شخص، معظمهم من الشيعة.[15]

بعد وفاة الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أصبح ابنه حمد بن عيسى آل خليفة حاكمًا في عام 1999. في عام 2001، ألغى قانون الأمن الوطني والمحاكم الأمنية آنذاك. كما وضع دستورًا جديدًا وأعاد تأسيس مجلس النواب في عام 2002. في فبراير من نفس العام، أجريت استفتاء وطني حول تحويل البحرين إلى مملكة دستورية، وتم إعادة تصنيف الأمير ليصبح ملكًا.

لقد أشرف الملك حمد بشكل مباشر على صياغة الدستور الجديد وضمن عدم تمثيل مجلس النواب بشكل يتناسب مع تعداد وتقسيم السكان في البحرين. وفي نهاية المطاف، اتخذ الإصلاح نهجاً من أعلى إلى أسفل وظلت المعارضة العامة مقيدة. وقد بلغ الاستياء من هذه القيود، وما اعتبره كثيرون وعداً مكسوراً بالإصلاح، ذروتها مع الاحتجاجات الجماهيرية في عام 2011، والتي حفزتها موجة إقليمية من المظاهرات المماثلة.

في أوائل عام 2011، اجتمع الساسة والناشطون والزعماء الدينيون والمواطنون من خلفيات متنوعة في دوار اللؤلؤة في المنامة للاعتصام لفترة طويلة، وتظاهروا. في بعض الأحيان، اندلعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة في جميع أنحاء البلاد. ساهمت الاتهامات بتقسيم الدوائر الانتخابية غير عادلة لتقليل تمثيل الشيعة في المجلس الوطني خلال الانتخابات العامة في خلق أزمة التمثيل في البلاد، حيث دعت أحزاب المعارضة مثل الوفاق إلى التمثيل النسبي.

---

[14] سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، "عقد من القمع: الاستبداد في البحرين، 2011-2021"، 2021، ص 17، https://salam-dhr.org/wp-content/uploads/2021/02/Salam9FEB2021.pdf، (آخر زيارة للرابط: 8 مايو 2024).

[15] راجع المصدر السابق.

دخل زعماء الاحتجاج والحكومة في حوار رسمي. مع ذلك، تصاعدت أعمال العنف بين الشرطة والمحتجين، مما أسفر عن سقوط قتلى. تسببت هذه الأحداث في انهيار المفاوضات لإنهاء الاحتجاجات. في 13 مارس/اذار 2011، دخلت قوات عسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية، تسمى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، إلى البحرين بينما أعلنت السلطات الأحكام العرفية. احتجزت السلطات البحرينية عشرات البرلمانيين المنتخبين خلال هذه الفترة.[16]

أدى الصراع عن إلحاق أضرار جسيمة بالثقة العامة في المجلس الوطني وقدرته على تمثيل الشعب البحريني. إلى جانب العديد من أعمال الرقابة والأمنية، قيدت الحكومة سبل المعارضة داخل المجتمع المدني.

كانت انتخابات خريف 2010 مثيرة للجدل إلى حد كبير. فقد استقال جميع أعضاء الوفاق البالغ عددهم 18 احتجاجًا على تصرفات الحكومة بعد اندلاع الإحتجاجات في فبراير 2011، مما أدى إلى إجراء انتخابات فرعية في عام 2012. قاطعت المجموعة السياسية الانتخابات وأسفرت الاحتجاجات عن اعتقال العشرات وتقارير تفيد بأن الشرطة استخدمت القوة المفرطة. ومع انخفاض نسبة المشاركة إلى 17.4% في الدوائر الانتخابية المتنازع عليها بسبب مقاطعة جميع أحزاب المعارضة، فاز أغلب المرشحين المستقلين، الذين يُنظر إليهم بشكل غير رسمي على أنهم موالون للحكومة، بسهولة.

قاطعت خمسة أحزاب معارضة، بما في ذلك الوفاق ووعد، أكبر كتلتين معارضتين في البلاد، الانتخابات العامة التي تلت ذلك في عام 2014. وزعموا أن الانتخابات لن تكون نزيهة في ظل أجواء القمع والمراقبة، وأنها بدلاً من ذلك كانت بمثابة تمرين من جانب الحكومة لتأسيس "حكم مطلق في البحرين". وقد أثبتت الانتخابات أنها انتصار كبير آخر للمرشحين المستقلين المؤيدين للحكومة، حيث خسرت حتى الجمعيات المؤيدة للحكومة مقاعد.

في ديسمبر/كانون الأول 2014، اعتقلت الحكومة الشيخ علي سلمان، زعيم الوفاق، بتهمة التحريض على الكراهية ضد حكومة البحرين، الدعوة إلى الإطاحة بها، والتجسس والتواطؤ مع قطر. في عام 2018، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة بعد محاكمة غير عادلة. تزعم كل من الوفاق ومنظمات حقوق الإنسان أن هذه الاتهامات ذات دوافع سياسية. في عام

[16] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 23 نوفمبر 2011، https://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf ، ص 148، (آخر دخول: 16 مايو 2024).

2014، علقت حكومة البحرين عمل الوفاق لمدة ثلاثة أشهر. في يونيو/حزيران 2016، حظرت حكومة البحرين الجمعية السياسية بشكل قاطع، وقامت السلطات بتصفية أصولها. وفي مايو/أيار 2017، حظرت الحكومة حزب وعد العلماني، متهمة إياه بالتورط في "الإرهاب".

ومع حظر أكبر كتلتين سياسيتين وسجن العديد من أعضائهما أو نفيهم، توقفت المعارضة الرسمية عن الوجود في السياسة البحرينية.

مجلس النواب الحالي

أدان أعضاء المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان الانتخابات التي جرت في عامي 2018 و2022 (والتي تظهر شعاراتها أدناه) ووصفوها بأنها "مسرحية ". ووصفت منظمة فريدوم هاوس الانتخابات في البحرين بأنها غير تنافسية بسبب حظر الحكومة لأحزاب المعارضة ومنع الأعضاء السابقين من التصويت. كما منعت الحكومة الأعضاء السابقين في المعارضة من الترشح بسبب قانون العزل السياسي لعام 2018. شهدت الانتخابات أيضًا خسائر متواصلة للكتل الموالية للحكومة. ففي انتخابات نوفمبر 2022، تم انتخاب المرشحين الذين اعتبروا في الواقع مستقلين.

تصنف منظمة فريدوم هاوس البحرين، في وقت كتابة هذا التقرير، على أنها "غير حرة" ، كما تصنفها وحدة الاستخبارات الاقتصادية على أنها "سلطوية".[17] وفقًا للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، فإن البحرين تظهر، في التمثيل والمشاركة، "أداءً ضعيفًا". وتفيد وزارة الخارجية الأمريكية أن حكومة البحرين تمارس الرقابة بانتظام وتحد من الصحافة، سواء المطبوعة أو عبر الإنترنت، مما يعيق العملية الديمقراطية بشكل أكبر.

[17] وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، مؤشر الديمقراطية 2023: عصر الصراع، 2023، ص 59.

في افتتاح دورة أكتوبر 2024 لمجلس النواب، قرر رئيس مجلس النواب وقف البث الإعلامي المباشر لمجلس النواب، ولكن إعادة بثه بعد تراكم مواد شهر كامل، وكذلك تقييد حضور الصافة. أفاد ممثلو المجلس أنهم لم يُبلَّغوا بهذا القرار قبل إعلانه. مع ذلك، لم يعترض أي عضو في مجلس النواب على القرار؛ وبحسب ما ورد أشار رئيس مجلس النواب إلى الأعضاء بأن القرار جاء من سلطة "أعلى". يعد هذا المثال الأخير للقوة غير المتوازنة بسبب عدم اعتراض أي عضو في مجلس النواب، على الرغم من كونه انتهاكًا لسلطة المجلس، وفي الواقع، إنكارًا لحقهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم.

الإطار القانوني

انضمت البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 2006،[18] وتم إدخاله في القانون المحلي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2006. مع تصاعد الاضطرابات الوطنية، قامت الحكومة في الفترة ما بين 15 مارس 2011 و1 يونيو 2011 بتعليق العمل بستة مواد من هذا العهد.[19] العهد، الذي يعد قانوناً ملزماً، يكفل الحق في التعبير السلمي، والتجمع، وتكوين الجمعيات، في حين ينص المادة 25 منه على ما يلي:

"لكل مواطن الحق والفرصة [...] للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية، [والحق] في التصويت والترشح في انتخابات دورية ونزيهة تُجرى بالاقتراع السري وتكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين [...]".

كغيرها من الدول، تشارك البحرين في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة، وهو عملية "استعراض نظير" حيث تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توصيات لدول أخرى بناءً على

[18] بعد انضمام البحرين إلى الاتفاقية، حددت الحكومة ما يسمى بـ"التحفظات" أو "التفسيرات" المتعلقة بالمعاهدة. هذه التحفظات عبارة عن بيان حكومي يوضح كيف تعتزم الحكومة تنفيذ بنود المعاهدة. وبشكل عام، قدمت الحكومة البحرينية تفسيراً يتعلق بإدارة العدالة، وادعت أن **"الشريعة الإسلامية"** تتفوق على تطبيق القانون الدولي. يمكن مراجعة ما يتعلق بالبحرين على الموقع:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&clang=_en#EndDec (تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024)، وهو موقع تابع للأمم المتحدة يحتوي على جميع تلك "التحفظات". وقد أعلنت ما لا يقل عن 15 دولة، بما في ذلك أستراليا، كندا، إستونيا، البرتغال، والمملكة المتحدة، وغيرها، أنها لا تقبل ادعاءات الحكومة البحرينية بسبب الطريقة التي تم تقديمها بها. كما أن البحرين طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1998) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2007).

[19] انظر: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&clang=_en#EndDec، تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024. بموجب المرسوم الملكي رقم 18/2011، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وعلقت تنفيذ المواد 9 و12 و13 و17 و21 و22 من العهد. وبموجب المرسوم الملكي رقم 39/2011 الصادر في 8 مايو 2011، رفعت الحكومة حالة الطوارئ اعتبارًا من 1 يونيو 2011

قوانين حقوق الإنسان الملزمة وغير الملزمة. باعتبارها عملية، فإن هذه التوصيات غير ملزمة وتشكل ما يعرف بـ"القانون المرن " (soft law)، يمكن للدولة إما دعمها أو "ملاحظتها"، وهو في الواقع رفض ضمني لها. في عام 2022، دعمت البحرين توصية تدعو إلى "ضمان حق جميع المواطنين والأحزاب السياسية في المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية" خلال الدورة الـ41 للاستعراض الدوري الشامل.[20] مع ذلك، لم تتخذ الحكومة، حسب المعلومات المتاحة، أي إجراء ملموس لتحقيق هذا الالتزام على أرض الواقع. كما سنناقش لاحقاً، قدّرت إحدى المصادر أن الحكومة قد منعت ما يصل إلى 80,000 مواطن، بالإضافة إلى الأفراد الذين تم سحب جنسيتهم لكنهم لا يزالون يقيمون في البحرين، من الترشح للمناصب السياسية.[21]

البحرين دولة موقعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. تنص المادة 24 على أن لكل مواطن الحق في "ممارسة نشاط سياسي بحرية"، و"الترشح للانتخابات أو اختيار ممثليه في انتخابات حرة ونزيهة، في ظل ظروف المساواة بين جميع المواطنين بما يضمن التعبير الحر عن إرادته"، و"تكوين والانضمام إلى الجمعيات بحرية مع الآخرين".

قوانين "العزل السياسي": تقليص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة

مقتطفات من دستور البحرين لعام 2012:

المادة 4 تنص على أن "الحرية، والمساواة، والأمن، والثقة، والمعرفة، والتضامن الاجتماعي، وتكافؤ الفرص للمواطنين هي ركائز المجتمع التي تضمنها الدولة."

المادة 23 تضمن أن "لكل شخص حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك ضمن الشروط والأحكام التي يحددها القانون [...]"

[20] الاستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة - الجلسة 41، 24 أغسطس 2022، قائمة التوصيات الموضوعية، التوصية رقم 124.136، مصدر الموقف: A/HRC/52/4/Add.1 - الفقرة 46، ص 37.

[21] معهد البحرين لحقوق الانسان والديمقراطية، "'العملية السياسية بأكملها مزيفة': دراسة قانونية وسياسية لانتخابات 2022 البرلمانية في البحرين"، نوفمبر 2022، ص 3، https://birdbh.org/wp-content/uploads/2022/11/The-Entire-Political-Process-is-Fraudulent-A-Legal-and-Political-Study-of-the-2022-Parliamentary-Elections-in-Bahrain-%C2%A9BIRD.pdf، (اخر وصول: 3 أكتوبر 2024).

المادة 27 تضمن حرية تكوين الجمعيات "لأهداف مشروعة وبوسائل سلمية"، ولكن بشرط، كما ورد في توضيح للمادة 23، "ألا تُمس العقيدة الإسلامية الأساسية، وألا تُضر وحدة الشعب، وألا تُثار الفتنة أو الطائفية."

المادة 1 من دستور البحرين لعام 2012 تنص على أن: (ب) " حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي"، ولكن (د) "نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر جميع السلطات"، و(هـ) " للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشح [...]"

ومع ذلك، يبدو أن مشاركة المواطنين في الشؤون العامة تتعثر عند هذا الحد.

المادة 32-(أ)، في الباب الرابع / السلطات أحكام عامة من الدستور، تؤكد أن: " يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام هذا الدستور. [...]"

على الرغم من هذا النص، فإن الدستور يقر أيضًا بأن الحاكم يشرف على السلطات التنفيذية والتشريعية. وفقًا للمادة 32 (ب)، "السلطة التشريعية يتولاها الملك والمجلس الوطني وفقاً للدستور، ويتولى الملك السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر الأحكام القضائية، وذلك كله وفقا لأحكام الدستور."

"القضاء ليس مستقلاً بالكامل عن ملكية البحرين، حيث يتم تعيين القضاة من قبل الملك، والعديد منهم من أفراد العائلة الحاكمة آل خليفة. كما يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء. فشلت محاكم البحرين في الحفاظ على حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والحقوق السياسية بشكل مستمر وذي معنى. في الواقع، هناك غياب لتنفيذ الضمانات الدستورية المتعلقة بهذه الحقوق، بالإضافة إلى نظام قانوني شامل يعمل على تقويضها." – هيومن رايتس ووتش: لا يمكنكم تسمية البحرين ديمقراطية / قوانين العزل السياسي في البحرين، أكتوبر 2022.

تساهم الممارسات التنظيمية والقانونية المحلية في تقليص نطاق مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. فرض القانون رقم 25 لعام 2018 قيودًا جديدة على المادة 3 من المرسوم

بقانون رقم 14 لعام 2002، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.[22] وتُسمى بقوانين "العزل السياسي". على الرغم من الضمانات الدستورية لحق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، فقد حرم القانون رقم 25 "الحقوق السياسية" (حق التصويت) للمحكوم عليه بعقوبة جناية حتى وإنْ صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة أو رُدَّ إليه اعتباره. للمحكوم عليه بعقوبة الحبس في الجرائم العمْدية لمدة تزيد على ستة أشهر حتى وإنْ صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة. قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلَّة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أيٍّ قانون من قوانينها. تنص أيضًا على حظر شامل وغامض ضد "أي شخص يضر عمدًا أو يعطل سير الحياة الدستورية أو البرلمانية، من خلال إنهاء أو ترك العمل النيابي داخل المجلس [سواء في أحدي غرفتي المجلس الوطني] أو الذي تم سحب عضويته لنفس الأسباب."

بصفة عامة، كانت الإجراءات القضائية التي أدين بسببها القادة السياسيون، والنشطاء، أو أولئك الذين شاركوا في التظاهرات، غير عادلة وكانت نتيجة للاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة.[23] علاوة على ذلك، طبقت الحكومة هذه القيود بأثر رجعي.

تنص المادة 7 من المرسوم بقانون رقم 14 لعام 2002، مع التعديلات المشار إليها أعلاه، على أن "لجنة الإشراف على سلامة الاستفتاء والانتخابات"، التي يتم تشكيلها بأمر من وزير العدل والشؤون الإسلامية في كل دائرة انتخابية، هي التي تحدد من يمكنه التصويت والترشح للانتخابات في تلك الدائرة الانتخابية.[24]

---

[22] انظر الى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن ممارسة الحقوق السياسية، المتضمن التعديلات التي أجريت بموجب القانون رقم (35) لسنة 2002، والقانون رقم (36) لسنة 2006، والقانون رقم (57) لسنة 2014، والقانون رقم (14) لسنة 2016، والقانون رقم (25) لسنة 2018، على الرابط التالي: https://www.lloc.gov.bh/FullAr/L1402.docx، تاريخ الدخول: 23 أغسطس 2024

[23] انظر، على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012: "حالة حقوق الإنسان في العالم"، الصادر في 24 مايو 2021، بند البحرين، على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/001/2012/en/ تم الوصول إليه في 23 أغسطس 2024. تحت عنوان **الاعتقالات والاحتجازات التعسفية**، يُذكر أن "أكثر من 1000 شخص تم اعتقالهم على خلفية الاحتجاجات؛ بعضهم من المسلمين السُنة لكن الغالبية العظمى كانوا من المسلمين الشيعة"، وأن "ضباط أمن ملثمين لم يقدموا مذكرات اعتقال وغالبًا ما اعتدوا على من اعتقلوهم وأحيانًا على أقاربهم" هم من نفذوا الاعتقالات. المحتجزون كانوا "محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى عدة أسابيع، وخلال هذه الفترة تم استجوابهم وتعرض العديد منهم، وفقًا لما ورد، للتعذيب وسوء المعاملة."ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، واجه المحتجزون محاكمات غير عادلة، حيث "تمت محاكمة مئات الأشخاص بتهم يُزعم أنها ارتكبت في سياق الاحتجاجات، بما في ذلك النشطاء السياسيون المعارضون، والمهن الطبية، والمعلمون، والطلاب، ونشطاء حقوق الإنسان [...]". هؤلاء الأفراد "واجهوا محاكمات جائرة بشكل فادح أمام محكمة عسكرية خاصة – محكمة السلامة الوطنية (NSC) – التي أُنشئت في ظل حالة الطوارئ. وشمل المحكوم عليهم بالسجن سجناء رأي."

[24] انظر المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002 بشأن ممارسة الحقوق السياسية، على https://www.mola.gov.bh/MediaManager/Media/Documents/Laws/L1402.pdf، تاريخ الدخول 23 أغسطس 2024.

قوانين "العزل المدني": تقليص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة في مجال منظمات المجتمع المدني

فرض قانون رقم 26 لسنة 2018، كقانون رقم 25 لسنة 2018 الذي نوقش أعلاه، قيودًا على حوكمة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، الأندية الرياضية والمتخصصة، والمجموعات المجتمعية، بحيث "يجب أن يتمتع عضو مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس، بكامل الحقوق المدنية والسياسية." وهذا يعني أن الشخص لا يجوز أن يكون لديه إدانة سابقة أو أن تنطبق عليه الشروط الأخرى المذكورة أعلاه.

علاوة على ذلك، في يناير 2020، أبلغت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منظمات المجتمع المدني بأن جميع المرشحين لعضوية مجالس إدارتها، والتي تستمر لمدة سنتين، سيخضعون لفحوصات أمنية.

بموجب القانون رقم 21 لسنة 1989، وحتى الصيغ السابقة من هذا النص، يُحظر على منظمات المجتمع المدني "ممارسة السياسة"، مع العلم أن القانون لا يحدد ما يشكل "السياسة"، وجميع هذه المنظمات ملزمة بالتسجيل لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.[25] على الرغم من أن عملية التسجيل قد تستغرق الآن عدة أشهر، فإن الوزارة مخولة بحل أي منظمة مجتمع مدني بشكل فوري إذا كانت "غير قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، أو إذا انتهكت قانون الجمعيات، أو النظام العام، أو الأعراف."

القيود واسعة النطاق التي فرضت بعد اعتقالات ومحاكمات تعسفية في السنوات السابقة، لا يوجد لها أفق زمني أو بند انتهاء: فهي ستكون دائمة التطبيق، سواء في المجال السياسي أو في مجال منظمات المجتمع المدني.

[25] حتى قبل سن هذا الحكم في عام 2018، كانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تلزم منظمات المجتمع المدني بالالتزام بسلسلة من القواعد من أجل الحفاظ على تسجيلها. على سبيل المثال، كان على منظمات المجتمع المدني تحميل وثائق الهوية الأساسية والوثائق الإدارية، مثل محاضر الاجتماعات العامة السنوية؛ وبيان الأنشطة والوثائق المتعلقة بالتمويل.

إلى أين يتجه التأثير على المشاركة في الشؤون العامة؟

في بلد يبلغ عدد سكانه حولي 1.57 مليون نسمة حيث يشمل ذلك 719333 مواطنًا، أو ما يقارب 345000 ناخب، تشير إحدى التقديرات إلى أن الحكومة منعت بين 6000 و11000 مواطن بحريني من التصويت أو الترشح للانتخابات، أي ما يعادل 2.45% من إجمالي عدد السكان. في سياق يتسم بفحص مستمر للمخاوف الطائفية وتماسك المجتمع، يمثل هذا مستوى مرتفعًا وخطيرًا من الاستبعاد من العملية السياسية.

من التحديات الشائعة لأولئك المحرومين من حقوق المجتمع المدني أو الحقوق السياسية هو الحصول على "شهادة حسن السيرة والسلوك" الصادرة من الحكومة. بشكل عام، تكون متاحة فقط بعد مرور فترة عامين من الإفراج عن الشخص الذي كان قيد الاحتجاز. يمكن لهذه الشهادة أن تحدد فرص التوظيف، والوصول إلى الخدمات الحكومية، والوضع القانوني: فهي واحدة من الأساليب التي تستخدمها الحكومة كوسيلة للمرونة والضغط؛ إذ أن الرفض قد يعني إعادة تقديم الطلبات مرارًا وتكرارًا.

قد يكون من المستحيل حساب تأثير هذه القيود على قطاع المجتمع المدني بالأرقام فقط، بما في ذلك الحالات المثيرة للقلق والمضايقات المتكررة لجمعية حقوقية بارزة وأعضائها الذين سعوا للانضمام إلى مجلس إدارتها.

حول الاستبانة

في الفترة ما بين 19 فبراير و16 أبريل 2024، نشرت منظمة سلام استبانة لاستطلاع آراء المواطنين حول دور وكفاءة مجلس النواب وأعضائه إضافة الى تقييم أداء الحكومة.

سعت المنظمة أن تكون طبيعة الأسئلة بنعم/لا وأسئلة الاختيار المتعددة ملائمة لجذب أكبر تنوع ممكن من المشاركين؛ كما تضمنت الاستبانة 31 سؤالاً، احدى الأسئلة مفتوحة حول

التحسينات التي يرغب المستجيبون في رؤيتها في الشؤون المدنية والديمقراطية في البلاد، وقد تم توضيح هدف الاستبانة في مقدمتها لضمان الشفافية قدر الإمكان.[26]

بلغ عدد المشاركين في الاستبانة 308 شخصاً. تم توزيعها عبر الإنترنت الكترونياً بحيث يمكن للجمهور إجراؤها بشكل مجهول. في عشرات الحالات، تم ملء الاستبانات كنتيجة لتفاعل فريق سلام و/أو تواجد أحد أعضاء الفريق في البحرين.

أعرب ما لا يقل عن عشرة أفراد عن قلقهم بشأن أمنهم الشخصي وإمكانية تعرضهم لعقوبات من الدولة إذا اكتُشف أنهم شاركوا في الاستبانة؛ وتقدّر المنظمة أن هناك عددًا مماثلًا يشاركهم هذه المخاوف دون التعبير عنها. أعرب 10-15 مشاركًا آخرون عن تشاؤمهم بشأن قدرة مجلس النواب على أن يكون هيئة تمثيلية. وقال أحدهم إن المشاركة في الاستبانة كانت "مضيعة للوقت". وجد باحثو المنظمة الميدانيون أن السببين الأكثر شيوعًا لعدم إكمال الأفراد للاستبانة هما:

- الخوف من الانتقام من قِبل قوات الأمن بسبب الإدلاء بأي تصريحات يمكن اعتبارها مثيرة للفتنة؛ و
- تشاؤم عميق بشأن قدرة مجلس النواب على أن يكون تمثيليًا، مما جعل مساهمتهم تبدو كـ"مضيعة للوقت".

يعتقد الناس عمومًا أن حكومة البحرين قادرة وتواصل مراقبة المجتمع المدني بشكل دقيق، وتفرض ضوابط رسمية وغير رسمية على حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات في البلاد.

تخضع عمليات الاستبانة الرسمية، مثل استبانات السوق، لرقابة صارمة في البحرين. تتطلب هذه الاستبانات داخل البلاد ترخيصًا حكوميًا ورسومًا، لم يكن بالإمكان الحصول عليها في هذه الحالة سواء من حيث المحتوى السياسي أو التكلفة. ربما كانت الاستبانات التي تُجرى على منصات خارجية، مثل إنستغرام، ممكنة، ولكن بشرط إخفاء الغرض والمحتوى إلى حد ما لتجنب الحظر. باختصار، كانت هناك عوائق هيكلية حدّت من توزيع الاستبانة.

[26] جاء في الاستبيان:"يُجرى هذا الاستبيان لأغراض البحث الأكاديمي لفهم آراء المواطنين وتقييمهم لأداء مجلس النواب. سيتم تسجيل جميع الإجابات بشكل مجهول. لن يُطلب منك ذكر اسمك ولن تضطر إلى تقديم أي معلومات شخصية. مساهمتك ضرورية وتساهم في تقييم أداء مجلس النواب لتطوير التجربة البرلمانية وعمل الحكومة في البحرين"

مؤشرات الاستبانة

أفاد 53.8% من بين 308 مشاركين في الاستبانة بأنهم من المحافظة الشمالية في البحرين. هذه المنطقة ذات طابع ريفي في الغالب، أغلب سكانها من الشيعة، وتعتبر أقل ازدهارًا اقتصاديًا مقارنة بالمحافظات الأخرى. تعاني مدنها من فقر اقتصادي، معدلات بطالة مرتفعة، بنية تحتية متدهورة، وقلة في الخدمات.[27] شهدت المنطقة اضطرابات اجتماعية وسياسية، حيث وقعت مواجهات بين السكان وقوات الأمن، مثلما حدث في منطقة الدراز في عام 2017، حيث اعتُقل ما لا يقل عن 286 شخصًا وقُتل خمسة آخرون.

فيما يتعلق بالمحافظة العاصمة، حيث تقع المنامة، فقد شكّل سكانها 22.4% من المشاركين في الاستبانة. تتميز هذه المنطقة بأنها ذات أغلبية سنية وتستضيف أغلب الجاليات الأجنبية المقيمة في البحرين.

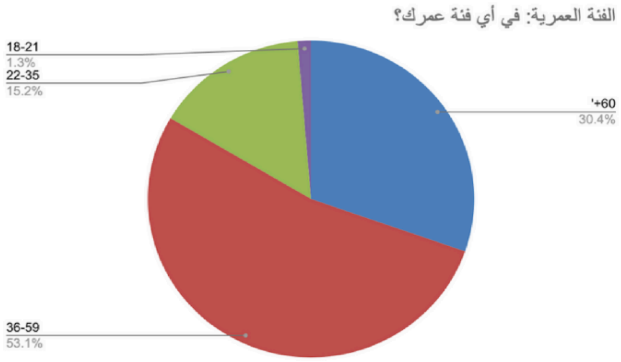

بلغت نسبة المشاركين في الاستبانة الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر حوالي 30.4%، في حين أن 53.1% من المشاركين تراوحت أعمارهم بين 36 و59 عامًا. ووفقًا لإحصاءات الحكومة لعام 2010، كان توزيع الفئات العمرية في البحرين كما يلي: 25% - تحت سن 19 سنة؛ 71.1% - بين 20 و64 سنة؛ و2.1% - فوق سن 65 سنة.[28]

[27] فولر وفرانكي، الشيعة العرب، (دار سانت مارتن للنشر: نيويورك)، 1999، ص 137.
[28] حكومة البحرين، وزارة الإعلام: السكان والديموغرافيا، https://www.mia.gov.bh/kingdom-of-bahrain/population-and-demographics/?lang=en، تم الدخول في 16 أكتوبر 2024

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، أفاد 79.2% من المشاركين بأنهم يحملون شهادة البكالوريوس أو أعلى، وكانت الغالبية العظمى منهم يعملون أو متقاعدين. كما أشار 52.3% من المشاركين إلى أنهم يفهمون آليات العمل البرلماني "بشكل جيد إلى حد ما"، بينما قال 36.4% إنهم يفهمونها "بشكل جيد جدًا". وأفاد 75.2% بأنهم يتابعون جلسات البرلمان بشكل من الأشكال.

تم تقسيم الاستبانة إلى عدة أقسام:

- المعلومات الشخصية: تحديد المؤشرات المتعلقة بالعمر، الموقع الجغرافي، الوضع الوظيفي، المستوى التعليمي والمشاركة الديمقراطية السابقة.
- المعرفة المدنية: قياس المعرفة العامة بالسياسة البحرينية ومدى الإلمام بالإجراءات البرلمانية.
- المشاركة المدنية: تحديد مدى نشاط المشاركين في السياسة الديمقراطية، مثل عدد مرات تفاعلهم مع أعضاء البرلمان.
- الرضا المدني: قياس تصورات الجمهور حول مجلس النواب وأعضائه، وتقديم خيارات لنقاط القوة والضعف لديهم.
- التوازن المدني: البحث عن آراء حول فصل السلطات في البحرين، بالإضافة إلى عملية المساءلة أمام الناخبين.

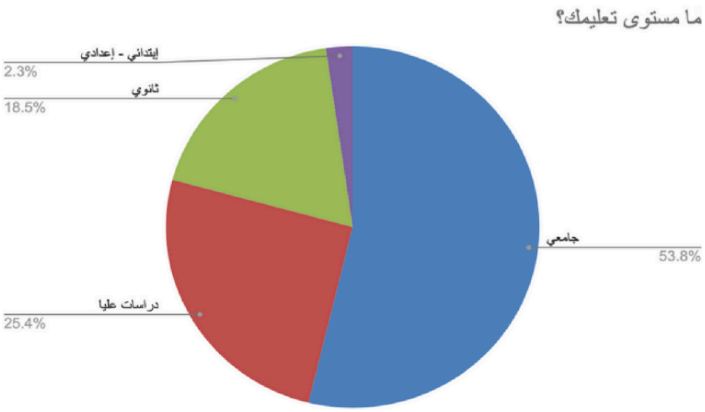

تم تناول الأسئلة الموضوعية المتعلقة بمجلس النواب والحكومة في هذا التقرير، في الأقسام ذات الصلة أدناه.

على الرغم من أن النتائج ليست قاطعة، توصلت "سلام" إلى أن الغالبية

المحتملة من المشاركين كانوا من المواطنين البحرينيين الشيعة المتعلمين؛ ممن لديهم إلمام سياسي وأكثر احتمالًا لامتلاك آراء نقدية تجاه الحكومة. مع ذلك، فإن حقيقة أن معظم المشاركين كانوا من كبار السن، ويعملون أو متقاعدين، تشير أيضًا إلى أنهم أقل عرضة للانجذاب إلى أشكال النشاط السياسي المتشدد في السياق البحريني. رغم أن آراء هذه الفئة العمرية كانت عمومًا سلبية تجاه الحكومة البحرينية، إلا أنها كانت عادةً مؤطرة برغبة في إصلاح المجتمع المدني بشكل سلمي.

بوجه عام، عكست طبيعة الإجابات على أسئلة الاستبانة شعورًا بالإحباط والاستياء من الوضع الحالي لمجلس النواب، وتشككًا في استقلالية المجلس وقدرته على تمثيل المصلحة العامة، فضلًا عن قدرته على صياغة تشريعات هادفة تعزز الممارسات الديمقراطية أو سيادة القانون في البحرين. كما عبر آخرون عن رأيهم بأن القوة المفرطة للسلطة التنفيذية في البحرين تجعل من الانتقادات الموجهة لمجلس النواب أو أعضائه أمرًا غير مجدٍ.

على النقيض من الآراء الواردة في الاستبانة، وثّقت "سلام" وجهات نظر محايدة ومؤيدة للحكومة في ما لا يقل عن أربع ندوات عبر الإنترنت وثلاث ورش عمل نظمتها المنظمة أثناء فترة إجراء الاستبانة.

نتائج الجلسات المستديرة والمشاركات في الندوات عن بعد عبر الإنترنت

خلال البحث، نظّمت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ثمانية لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني (راجع القائمة أدناه). من بين هذه اللقاءات، نظّم ثلاثة منها نشطاء بحرينيون في المنامة، بينما أُقيمت الخمسة الأخرى بدعوات خاصة عبر منصة "زوم".

قائمة الفعاليات:

1. الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين (فعالية حضورية)
2. المشاركة في الشؤون العامة البحرينية (عبر الإنترنت)
3. تقييم أداء الحكومة البحرينية فيما يتعلق برؤيتي 2030 و2050 الاقتصادية (عبر الإنترنت)

4. دور منظمات المجتمع المدني في القضايا العامة في البحرين (عبر الإنترنت)
5. مناقشة توصيات المراجعة الدورية الشاملة الرابعة لعام 2022 (فعالية حضورية)
6. الحق في المشاركة في الشؤون العامة في البحرين / ورشة عمل حول المناصرة وبناء القدرات (عبر الإنترنت)
7. اجتماع تشاوري حول أهداف المشروع العامة والنتائج (عبر الإنترنت)
8. مناقشة حول تقييم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين) فعالية حضورية)

أُقيمت أيضًا فعاليتان عن بعد عبر الإنترنت على هيئة ندوات عامة للتوعية والمناصرة بعنوان:

1- بعد 13 عامًا من الاضطرابات غير المسبوقة، هل يملك البحرينيون صوتًا؟

2- هل يعني وجود 'برلمانات' في دول الخليج أن المواطنين لديهم حقًا صوت في الشؤون العامة؟

خلال البث المباشر، بلغ عدد المشاركين في ذروة التفاعل حوالي 1,000 شخص لكل من هاتين الندوتين. وبما أن محتوى هذه الفعاليات متاح بالفعل في المجال العام، فلن نتناول تفاصيلها هنا.

في المجمل، استقطبت الفعاليات الحضورية في البحرين حوالي 15 شخصًا لكل جلسة، في حين أن الفعاليات التي أُقيمت عن بعد عبر الإنترنت جذبت ما بين 30 إلى 50 مشاركًا. لأسباب أمنية، لم يُسمح بتوثيق أو الإشارة إلى هوية أي من المشاركين في هذه الفعاليات؛ فقد تم إخفاء هويات جميع المشاركين من داخل البحرين.

تم اختيار الموضوعات المحددة باعتبارها قضايا محورية لتعليق المشاركين وتقييم تفاعلهم، عند الاقتضاء، مع مجلس النواب وأعضائه و/أو مع الحكومة. وفيما يلي ملخص موجز لهذه الفعاليات:

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين

عُقد اجتماع حضوري شارك فيه 14 ناشطًا بحرينيًا من خلفيات وتوجهات سياسية متنوعة، بهدف استيضاح آرائهم حول فعالية وشفافية الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك آرائهم حول تنفيذها المستقبلي. أعرب المشاركون عن استيائهم ومن غياب التشاور العلني مع الجمهور والمجتمع المدني في ما يتعلق بتطوير وتنفيذ هذه الخطة التي يُفترض أنها تعكس تطلعات وطنية. وقد أشار المشاركون إلى ما يلي:

- "لم تبذل الحكومة أي جهد ملحوظ لاستشارة الجمهور أو المجتمع المدني في تطوير الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛ سأكون مندهشًا إذا كان أي من أعضاء مجلس النواب على علم بها."
- "إن النشر الدوري والتداول المفتوح من قبل الحكومة لتقارير ذات مواضيع محددة حول تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان سيختبر التزام حكومة البحرين بتحقيق أهداف هذا التمرين بحد ذاته."
- "ينبغي على نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين التفكير في إنتاج منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي حول الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من أجل تحدي الحكومة البحرينية والتفاعل معها بشأن الخطة، وتشجيع المشاركة." أكثر من خمسة مشاركين دعوا إلى ضرورة أن يكون للمجتمع المدني صوت مسموع في الشؤون العامة من خلال:
- عقد فعاليات عامة بروح الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، لمناقشة كيفية تفعيلها وجعلها تطلعًا حيًا.

وقد اتفق المشاركون بالإجماع على أنه في ظل غياب تمكين الحكومة أو مجلس النواب لهم من المشاركة في الشؤون العامة، فإنه ينبغي على المجتمع المدني نفسه أن:

- يعلن عن تقييمات نقدية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان، على أمل أن تتفاعل السلطات مع المجتمع المدني، بهدف تعزيز المشاركة المستقبلية.

المشاركة في الشؤون العامة البحرينية

أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن تواتر وجودة التفاعل بين الممثلين المنتخبين والناخبين. بالإضافة إلى ذلك، شكك أكثر من خمسة مشاركين في قدرات مجلس النواب الرقابية. لم تناقش الجلسة بشكل رسمي دور مجلس الشورى المكون من 40 عضوًا والمعيّن بالكامل. اتفق معظم المشاركين على أنه يمثل في الواقع امتدادًا للسلطة التنفيذية، يُستخدم لتقليص أو تهميش مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

ملاحظات واقعية من المشاركين حول مجلس النواب:

- لديه تأثير محدود، إن وُجد، على تطوير تشريعات ملائمة وفي الوقت المناسب، بما يتماشى مع الاحتياجات الاجتماعية المتطورة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع شرائح المجتمع.
- شهد تراجعًا في الاحترام العام أو المكانة منذ عام 2011، ومعه تراجع في قوته الأخلاقية أو الاجتماعية (على عكس قوته الرسمية والقانونية).
- يتمتع بقدرة محدودة، إن وُجدت، على الرقابة الفعّالة على سلوك الحكومة ويفتقر إلى وسائل رسمية أو قابلة للتنفيذ لضمان حكم جيد أو فعال.
- يفشل، على الرغم من جهود بعض أعضاء مجلس النواب، في الدفاع عن مخاوف المواطنين.
- يفشل، بسبب الإطار القانوني، في تمثيل أو الدفاع بشكل فعال عن مخاوف أو تطلعات الأفراد أو المجتمع.

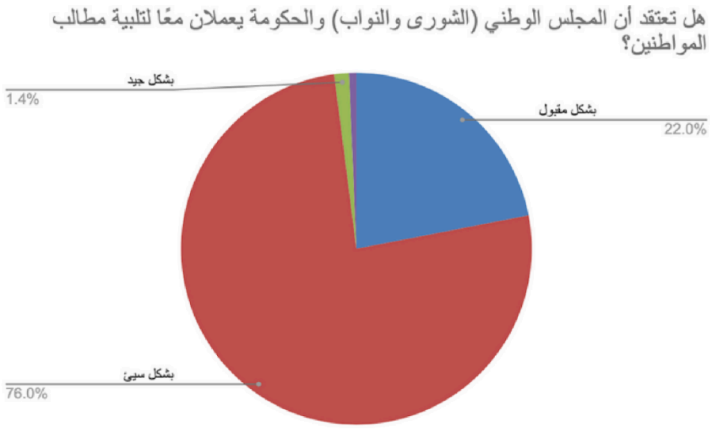

- لا يعكس أو يستوعب، بحسب ما عبّر عنه المشاركون، المستويات العالية من الإحباط المجتمعي فيما يتعلق بوضعه القانوني وطابعه المقيّد.
- تشكل قاعدته القانونية، إلى جانب الغرفة الثانية المعينة بالكامل - مجلس الشورى - عقبات كبيرة أمام الرقابة الفعالة والعمل التشريعي، حيث تم تشبيه غرفتي البرلمان بـ "مجلس بلدي موسع" يفتقر إلى الاستقلالية والسلطة.
- يفشل في استقطاب وجوه وشخصيات وأفكار جديدة؛ لا سيما تلك التي تمتلك خبرات متنوعة؛ ويعاني من غياب وسائل هيكلية للتجديد.

رغبات المشاركين شملت:

- إصلاحات قانونية وعملية، لتعزيز سلطات مجلس النواب التشريعية، ودوره الاجتماعي والسياسي، وتحسين صورته العامة ومساءلته أمام الناخبين.
- اعتراف مجلس النواب بالفوارق الاجتماعية والدعوة إلى إصلاح تدريجي يعكس واقع الطوائف في البحرين.
- تشجيع المعارضة السياسية على تجديد استراتيجياتها لتصبح صوتًا أكثر فعالية في نقد سياسات الحكومة والتفاعل مع شريحة أوسع من الشعب البحريني.
- إصلاح النظام الانتخابي لمجلس النواب من خلال إلغاء القوانين السياسية التقييدية التي تحدد من يمكنه الترشح للانتخابات.
- تعزيز العلاقات بين جميع الأطراف السياسية لتسهيل عملية برلمانية أكثر شمولية وفعالية.

اتفق المشاركون على أن الأدوار القانونية والرقابية المبهمة والمحدودة لمجلس النواب قد تركت دوره كصوت للشعب فارغًا من الناحية الهيكلية والاجتماعية فيما يخص المشاركة في الحياة العامة. لقد جعلت القوانين التي سنتها الحكومة مجلس النواب غير فعّال. قامت السلطات بتقييد المجلس المنتخب؛ مما جعله راكدًا من حيث الأفكار والحلول؛ مترددًا وغير مجهز بشكل كافٍ لتعكس احتياجات وتطلعات الشعب البحريني.

تقييم أداء حكومة البحرين فيما يتعلق برؤيتي 2030 و2050 الاقتصادية

تم عقد ندوة عن بعد عبر الإنترنت نظمتها منظمة سلام بمشاركة خبراء ونشطاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء من داخل المنطقة أو على المستوى الدولي، لتقييم أهداف الحكومة وخططها الحالية لتطوير الاقتصاد البحريني. أشار المشاركون الـ 15 إلى أن الحكومة لم تشرك المجتمع المدني بشكل ملموس في تطوير وتنفيذ رؤية البحرين الاقتصادية 2030، على الأقل فيما يتعلق بمن شاركوا في هذه المشاورات. ومع غياب الرقابة المؤسسية (من مجلس النواب)، أشار المشاركون إلى أن رؤية 2030 كانت إلى حد كبير عملية حكومية، جزئيًا لتوجيه الخدمة المدنية، ولكن بنفس القدر كانت بمثابة حملة علاقات عامة.

المشاركون:

- انتقدوا أداء الحكومة ومجلس النواب، مسلطين الضوء على الفشل في إشراك الشعب وإعطائه صوتًا في صياغة الخطة، مما أدى إلى فجوة بين تطلعات المواطنين وأداء الحكومة، لا سيما في تدهور مستويات المعيشة وتعزيز الدعم.
- أعربوا عن استيائهم من عدم وجود تواصل ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمواطنين و/أو بين البرلمان والمواطنين فيما يتعلق بنطاق وتطلعات وتنفيذ الخطة، مما خلق فجوة في التوقعات كان بالإمكان تجنبها.
- نددوا بما رأوه دورًا سلبيًا لمجلس النواب.

فيما يتعلق برؤية البحرين الاقتصادية 2050، كان التقييم مشابهًا لرؤية 2030، ولكن مع نقاط إضافية. حيث أدان المشاركون:

- عدم وجود خطة تنفيذية واضحة.
- غياب مشاركة الوزارات مع المجتمع المدني في التخطيط، مدعين عدم وجود خطط أو برامج مشتركة مرتبطة بتنفيذ رؤية 2050.

- القرارات الحكومية العشوائية بحكم الأمر الواقع، والشعور بوجود فساد في ظل غياب رقابة فعالة.
- غياب تقييم نقدي حقيقي يُجرى كمشاورات جادة للخطة السابقة لعام 2030.
- الفشل المدرك للحكومة في الإصلاح، بالإضافة إلى التغييرات المقترحة في خطة 2050.
- الدور السلبي لمجلس النواب، حيث يبدو أنه تعرض للتهميش في وقت تتزايد فيه الديون العامة.

وبصرف النظر عن الافتقار إلى التشاور التنفيذي، دعا المشاركون حكومة البحرين إلى تحقيق التوازن المالي فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، وتعزيز الرقابة التشريعية، وتعزيز شفافية المبادرة الإجمالية، ومواءمة الأهداف بشكل علني مع أهداف التنمية المستدامة لدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية، والالتزام بالإصلاحات السياسية الشاملة.

فيما يتعلق بمسألة مشاركة الشعب في خطة 2050، دعا المشاركون إلى:

- ضرورة قيام الحكومة ومجلس النواب بإجراء مشاورات حقيقية وعلنية حول خطة 2050 بشكل عاجل.
- إنشاء آلية دائمة من قبل الحكومة ومجلس النواب للتشاور وتقييم التقدم المحرز في خطة 2050.
- إنشاء منتدى حكومي لتحديد الموقع الجغرافي ونطاق الخسائر الاقتصادية، وتقييم هذه الخسائر بهدف إنشاء صندوق تعويض عادل، خاصة للمتقاعدين.
- تمكين المجتمع المدني في سياق تنفيذ خطة 2050.

دور منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة في البحرين

شارك في الجلسة ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى نشطاء في حقوق الإنسان والشباب والسياسة، وأعضاء سابقون في مجلس النواب، ومحامون، لمناقشة دور ومكانة هذه المنظمات، والتحديات والفرص التي تواجهها.

ملخص النقاش أشار إلى أن سوء الفهم المتبادل، والعداء العام، وانعدام الثقة بين الحكومة وقطاع المجتمع المدني يحد من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البحرين. أكد المشاركون أن الإطار القانوني الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، الذي يمكن الحكومة من تحديد أعضاء مجالس إدارتها، قد خلق قطاعًا خاضعًا، وكما يرى بعض النقاد، امتدادًا للحكومة وإرادتها.

هذا السياق خلق أيضًا قطاعًا بديلًا من منظمات المجتمع المدني - بشكل موحد خارج البلاد - الذي هو ناقد للغاية وضمنيًا للحكومة: حيث أن الحكومة البحرينية قد ألغت إمكانية وجود منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تكون ناقدة علنًا لقرارات وأداء الحكومة.

في الوقت نفسه، فإن القمع الطويل الأمد لقطاع منظمات المجتمع المدني يدفع بعض المنظمات إلى اتخاذ مواقف راديكالية متعمدة وصريحة، التي يمكن اعتبارها في بعض الأحيان كمنظمات مجتمع مدني أو قد تكون على حافة أن تصبح مشروعًا سياسيًا.

اعترف المشاركون بإمكانية أن تكون منظمات المجتمع المدني أصواتًا قوية - "السلطة الخامسة" - لكنهم أشاروا أيضًا إلى الحذر الذي يجب أن تعمل به هذه المنظمات الآن، بسبب التشريعات التي تفرض قيودًا تنتهك المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات. طالب المشاركون بإصلاح شامل في الإطار التشريعي الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني.

كما استكشفت الجلسة العلاقة الفعلية والمحتملة بين منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب. أشاروا إلى أن هذا المجال يمكن أن يكون مجالًا يمكن استكشافه ودفعه للأمام في المستقبل. كما اقترحوا أن الهيئات المهنية مثل جمعية المحامين يمكن أن تلعب دورًا استشاريًا أكبر في تطوير التشريعات وتهيئة المؤسسات مثل مجلس النواب للتفاعل مع منظمات المجتمع المدني والمشاركة في عملها بطريقة مشابهة لما هو موجود في دول أخرى. كما لاحظوا أن المجالس البلدية، مثل المنامة، تتعاون بشكل إيجابي مع منظمات المجتمع المدني في مشاريع مثل تحسين الطرق والبنية التحتية.

كما لاحظ المشاركون أن الحكومة قد توقفت حاليًا عن تمويل منظمات المجتمع المدني بناءً على أوامر شفهية. كما أن رحيل الموظفين ذوي الخبرة من وزارة التنمية أثر سلبًا على عمليات منظمات المجتمع المدني، مما زاد من التحديات البيروقراطية الجديدة.

بينما اقترح بعض المشاركين أنه لا يمكن تنفيذ أي حلول في ظل التوترات الحالية دون إصلاحات سياسية أوسع، اقترح آخرون أنه لحل الجمود المستمر، يجب:

- أن يتحدى المتخصصون والمحامون القوانين التقييدية مثل "قوانين العزل السياسي" من خلال الشكاوى القانونية؛
- تجنيد شخصيات ذات خبرة لإحياء وقيادة منظمات المجتمع المدني؛
- إنشاء لجنة عليا للعمل التطوعي؛
- تشكيل اتحاد لمنظمات المجتمع المدني؛
- يجب أن يأتي التغيير في البحرين من القمة إذا كان هناك رغبة حقيقية في الإصلاح.

النقاش حول توصيات المراجعة الدورية الشاملة الرابعة 2022

تضمن هذا النقاش 17 مشاركًا بحرينيًا من خبراء السياسة وناشطي حقوق الإنسان. اتفقوا على أنه رغم وجود إرشادات تقتضي من الدولة المعنية بالتشاور مع المجتمع المدني أثناء المراجعة، إلا أن الحكومة البحرينية لم تقم بذلك بشكل جدي منذ عام 2011. بينما شارك النشطاء في المشاورات بين عامي 2008 و2011، إلا أن الحكومة توقفت عن إشراكهم بسبب القيود التي فرضتها منذ عام 2012. منذ ذلك الحين، لم تكن هذه عملية يشارك فيها المشاركون من المجتمع المدني.

اتفق المشاركون على أن المراجعة الدورية الشاملة هي واحدة من أهم وأوضح العمليات الحقوقية التي تشارك فيها الحكومة، ولهذا فإن التشاور مع المجتمع المدني وتبني آرائه أمر بالغ الأهمية.

وأكد المشاركون على ضرورة تلبية المطالب القديمة - مثل زيارات المقررين الخاصين للأمم المتحدة إلى البحرين، فضلاً عن رفع القيود المفروضة على ممارسة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من بين الحريات الأساسية الأخرى.

من أجل أن تُسمَع أصوات المجتمع المدني بشكل جماعي، اقترح المشاركون:

- اتخاذ إجراءات قانونية بشأن التشريعات التي تنتهك، بحسب تقييمهم، القانون البحريني (لإجبار الحكومة على التفاعل أو المشاركة)؛
- محاولة عقد حوارات عامة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تشكيل هيئة مشتركة من منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب لتعزيز القضايا المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك في ما يتعلق بالقوانين والممارسات التي تقيدها.

الحق في المشاركة في الشؤون العامة في البحرين / ورشة عمل المناصرة وبناء القدرات

عقدت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ورشة عمل عبر الإنترنت مع 20 مشاركًا، بما في ذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء سابقين في مجلس النواب ومحامون. استكشفت المجموعة:

- العلاقة بين تدهور مستويات المعيشة والإسكان وارتفاع معدلات البطالة مع الافتقار إلى الصوت - حتى من خلال مجلس النواب - الذي يواجهه الناس؛
- الطبيعة التقييدية للنظام الانتخابي والبيئة السياسية التي تعيق نطاق وفعالية مجلس النواب، وتحرم الناس من صوت في الشؤون العامة؛
- كيف أن السلطة والخطاب الرسمي مركزيان إلى حد كبير، إن لم يكونا غير متكافئين عمليًا؛

- كيف لا تؤدي هيئات الرقابة الحكومية أدوارها و/أو هناك ثقة ضئيلة أو معدومة فيها أو حتى في شرعيتها؛
- كيف ان مجلس النواب لا يستطيع - بسبب إطاره القانوني - ولا يمثل الإرادة الشعبية؛
- كيف فرضت حكومة البحرين قيودًا محددة على الكيانات التي من المفترض أن تتواصل مع الجمهور من أجل تقييد مشاركة المواطنين في الحياة العامة؛ وكيف
- جمدت الحكومة الخطاب الاجتماعي والسياسي من أجل الحد من مشاركة الشباب في الخدمة العامة مثل الترشح لمجلس النواب.

وقال أحد المشاركين "ليس لدينا وسائل إعلام مستقلة هنا؛ تحتاج منظماتنا غير الحكومية إلى الحصول على إذن من الحكومة لاختيار مجالس إدارتها. في سياقنا، من المستحيل التفكير في المناصرة الفعالة."

تقييم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين

عبّر 13 مشاركًا عن خيبة أملهم بسبب حالة من سوء الفهم وفقدان الثقة بين منظمات المجتمع المدني و المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسة أو عدم رغبتها أو منعها من التفاعل مع منظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الاهتمام المشترك. أبدوا أسفهم تجاه الإجراءات المعيبة لتقديم الشكاوى، وكذلك أعربوا عن خيبة أملهم بشأن فشل المؤسسة الواضح في الوفاء بمهمتها في محاسبة الحكومة على انتهاكات حقوق الإنسان. وقارنوا وجود المؤسسة بالشعور العام الذي عبر عنه المشاركون بأن التزام الحكومة بمعايير حقوق الإنسان الدولية قد تراجع. أصبحت المؤسسة بدلاً من ذلك مكانًا يمكن أن يحدث فيه الوساطة أو تعويضات معتدلة أو طفيفة.

تناول المشاركون الأساس القانوني، الهيكل والتركيب المؤسسي للمؤسسة، ولكن الأهم من ذلك كان الممارسات الحكومية الغامضة وغير المتسقة تجاه الفضاء المدني في البحرين. وقد طرح المشاركون الفرديون والمجموعات الصغيرة من المشاركين النقاط التالية:

- تم تأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2009 وتشكيلها في 2010. وللأسف، تأتي ترشيحات الأعضاء للمؤسسة من الجهات الرسمية، وبالتحديد من الديوان الملكي كما تم الإعلان عنه، مما يشكل حاجزًا أمام استقلالها وأداء واجباتها.
- هناك نقص في تمثيل منظمات المجتمع المدني المستقلة وغياب آلية تمثيلها في المؤسسة، مما يخلق فجوة كبيرة بين الطرفين.
- أعربت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن رغبتها في أن تكون وسيطًا بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، وهو أمر غير منطقي حيث أن ذلك يلتهم دور منظمات المجتمع المدني ويقلل من الدور المطلوب للمؤسسة.
- مع إنشاء المؤسسة، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وتم إصدار تشريعات معارضة لحقوق الإنسان، مما يشير إلى أن تأسيس المؤسسة لم يؤثر في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.
- هناك نقص في الإيمان بالشراكة في العمل الحقوقي، كما يتضح من تشكيل وتشغيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تؤكد أن تأسيسها كان لأغراض تجميلية ولإخفاء الانتهاكات، وليس لإصلاح الوضع الحقوقي في البحرين.
- تعيين الأفراد لتولي مهام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أظهر أن الاختيار كان يعتمد على قدرتهم على إخفاء الانتهاكات وتبني الرواية الرسمية وتجنب تسليط الضوء على الواقع الحقوقي في البحرين.
- ذكر أحد المعتقلين السياسيين السابقين أن تعامل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء اعتقالهم كان سلبيًا للغاية، حيث كان الهدف الرئيسي هو تجميل تصرفات السلطات وإخفاء الانتهاكات. ومع ذلك، استمروا في محاولة التفاعل مع المؤسسة.
- أعرب السجناء عن رغبتهم الشديدة في فتح آفاق التعاون مع المؤسسة، على الرغم من جميع السلبيات والعقبات ولكن بحذر شديد لتجنب استغلالهم لتجميل صورة السلطات دون تحسين أوضاع حقوق الإنسان على الأرض. كما أوصوا بتشكيل لجنة داخلية من الناشطين

والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي منظمات المجتمع المدني المستقلة في البحرين لدفع عملية المصالحة والعدالة للضحايا وتأهيلهم.

- قللت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من دور المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، وساهمت في استهدافهم، واستغلت تواصل العائلات لتجميل صورتها دون أي تغيير حقيقي على الأرض. وهذا يدل على أن أهداف المؤسسة ليست الإصلاح والتنمية بل إخفاء الانتهاكات.

- بعد التعاون والمشاركة في ورش العمل التي نظمتها المؤسسة، تم استهدافهم، واستجوابهم، واعتقالهم، وفرض حظر على سفرهم، ولم تتخذ المؤسسة أي إجراءات لمنع هذا الاستهداف أو حتى إدانته. وهذا يعكس الدور الحقيقي للمؤسسة.

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم فقط بتسجيل الشكاوى والتقاط صور للمحتجزين دون معالجة الانتهاكات التي يعانون منها.

- المؤسسة هي جزء من النظام الرسمي الذي يميل إلى السيطرة والهيمنة، وتوجهها خارجيًا لتعزيز الصورة والترويج لها بدلاً من الإصلاح الداخلي.

- نعيش في واقع حقوقي متدهور في ظل قوانين تنتهك حقوق الإنسان وتعيق العدالة التصالحية في البحرين. ومع ذلك، لا نجد موقفًا واضحًا من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن هذه القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان. وهذا يشير إلى حقيقة أهداف تأسيس المؤسسة، التي هي إخفاء الانتهاكات وتجميل صورة السلطة، وليس هناك تأثير حقيقي على الأرض.

- مشكلة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تكمن في عدم استقلالية اتخاذ القرار والمالية، فهي موجودة فقط لتبني الرواية الرسمية وتجميل صورتها دون أي تحسين حقيقي على الأرض. ومع ذلك، هم مستعدون للتعاون والتحسين، على الرغم من عدم وجود رغبة رسمية حقيقية في الإصلاح والمصالحة والعناية بحقوق الإنسان.

لم يستبعد المشاركون التفاعل معها ولكنهم بدوا وكأنهم يسعون إلى التفاعل العادل بدلاً من أن تكون المؤسسة واجهة أو وكيلًا للحكومة، حكومة "خفيفة"، وأرادوا منها أن تدافع عن المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، والمصالحة، والتعويض، وإعادة التأهيل.

النتائج المتعلقة بالأعضاء المنتخبين في مجلس النواب

وفقًا لنتائج الاستبانة (المبينة أعلاه)، عكست الآراء حول مجلس النواب وأعضائه تفاؤلًا محدودًا وانفصالًا سياسيًا: قال 81.3% من المشاركين في الاستبانة إنهم يعتقدون أن مجلس النواب وأعضائه لا يمثلون المواطنين والمجتمعات بشكل فعال؛ بينما أشار 81.1% منهم إلى أنهم لا يشعرون أن المجلس يمثل تمثيلًا عادلًا للمواطنين البحرينيين.

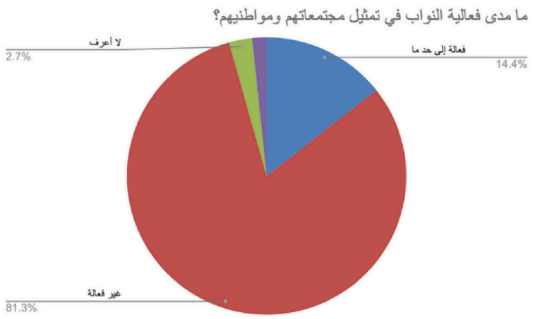

فقط 27.4% قالوا إنهم تواصلوا مع عضو مجلس النواب الخاص بهم عدة مرات بشأن القضايا التي تهمهم، بينما قال 54.8% إنهم لم يتواصلوا معهم أبدًا. على الرغم من أن الغالبية قالوا إن عضو مجلس النواب كان مستجيبًا، إلا أن 74% عبروا عن عدم رضاهم حول كيفية تفاعل ممثلهم معهم. وعبّر 84.9% من المشاركين عن عدم رضاهم عن أداء ممثلهم بشكل عام، حيث أكد أكثر من نصفهم (56.5%) أنهم "غير راضين تمامًا".

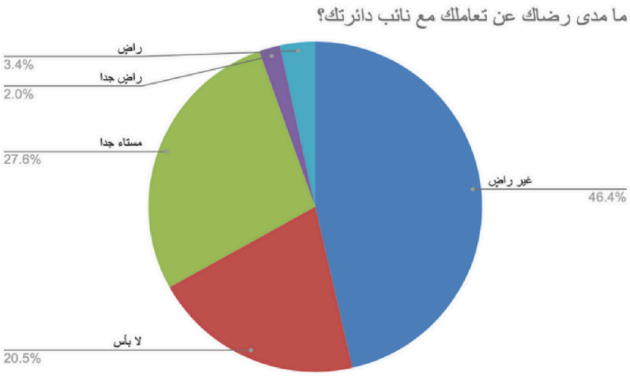

كانت الآراء من هؤلاء المشاركين حول تمثيل أعضاء مجلس النواب لمصالحهم سلبية للغاية، حيث عبّر 86.3% عن شعورهم بالعزلة، معتقدين أنهم لا يحصلون على تمثيل فعال. وعند طرح السؤال حول كيفية تمثيل أعضاء مجلس النواب للشباب، قال 85.8% إن الشباب لا يتم تمثيلهم بشكل جيد.

فقط 26.2% من المشاركين قالوا إنهم يعتبرون التفاعل بين أعضاء مجلس النواب والمواطنين كافيًا، بينما قال 3% فقط إنهم "راضون". وأشار 76% من المشاركين إلى أن مجلس النواب والسلطة التنفيذية لا يعملان معًا لتلبية احتياجات المواطنين.

في الوقت نفسه، عبّر 84.6% عن عدم ثقتهم في قدرة مجلس النواب على محاسبة السلطة التنفيذية، حيث قال 30.8% منهم إنه نادرًا ما يشارك في الرقابة على الحكومة، بينما قال 54.3% إنه لا يستطيع أو لا يفعل ذلك.

علاوة على ذلك، قال 71.8% إنهم يشعرون أن الحكومة لا تنفذ قرارات مجلس النواب، بينما قال 62.6% إنهم غير مدركين لأي إنجازات كبيرة حققها المجلس في السنوات الخمس الماضية.

بالمثل، قال 77% إنهم يعتقدون أن مجلس النواب ليس له تأثير في التشريع في البحرين.

على الرغم من شعور العديد بعدم فعالية أعضاء مجلس النواب بشكل عام، قال 48.5% من المشاركين إن مجلس النواب هو الأنسب لمعالجة الخدمات المقدمة للمواطنين؛ بينما قال 26.4% منهم إنهم لا يعالجون أي شيء بشكل جيد.

بينما قال 62.6% من المشاركين في الاستبانة إنهم غير مدركين لأي إنجازات حديثة لمجلس النواب، قال 37.4% إنهم كانوا على دراية بها. ثم تم سؤال المشاركين عن أمثلة على تلك الإنجازات. **من بين هذه الإجابات، تم ذكر عدة مواضيع بشكل متكرر:**

- الموافقة على استجابة مجلس النواب أثناء جائحة كوفيد-19، وكذلك عمله في معالجة قضايا البنية التحتية، وزيادة الإسكان، والميزانية الوطنية، والتقاعد، وتعديل مخصصات تكلفة المعيشة لمواجهة التضخم؛
- تحسين حقوق المرأة من خلال برنامج، على الرغم من أن ذلك نُسب بشكل مشترك إلى الملك بدلاً من مجلس النواب وحده؛
- تم الإشادة ببعض أعضاء مجلس النواب مثل زينب عبد الأمير لتقديم "مقترحات جريئة" في المجلس، حتى وإن كانت قد "تم تجاهلها" في النهاية.

في نهاية الاستبانة، منحت "سلام" المشاركين خيار الكتابة عما يرغبون في تغييره لتحسين التمثيل في البحرين.

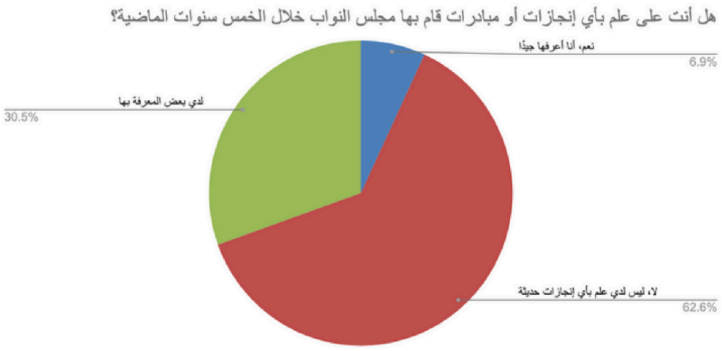

لقد عبرت أقلية صغيرة عن انفصال تام عن العملية السياسية. فقد قال أحدهم: "ليس لدي أي أمل في هذه المجالس على الإطلاق؛ كلاهما مشارك في الجرائم ضد الشعب"، وقال آخر: "أنا أؤيد مقاطعة التصويت ولا أشارك في الانتخابات طوعًا"، بينما علق آخر: "في ظل وجود سلطات محتكرة، فإن مشاركتنا ستكون فقط شكلية وعديمة الفائدة، سواء اليوم أو في المستقبل."

لكن العديد من المشاركين طالبوا بإصلاح شامل، داعين إلى:

- "تمثيل عادل وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية؛ تعديل قانون الانتخابات، إلغاء الدوائر العامة، إلغاء مجلس الشورى"
- "تعديل اللوائح الداخلية لمجلس النواب، وتمكين البرلمان من دور مؤثر"
- "منح البرلمان القدرة على تفعيل دوره التشريعي لإصدار القوانين التي تخدم مصالح المواطنين؛ منح السلطة التشريعية حوافز حقيقية وصلاحيات رقابية، وإجراء تصويت على القضايا الهامة، وإقامة دستور شرعي، ورفع العزلة السياسية والمدنية عن النشطاء السياسيين، والسماح للمعارضة بتشكيل أحزاب سياسية، والمساواة في المواطنة، وحرية الرأي والوصول إلى المعلومات، والتطبيق الفعلي للديمقراطية، إلى جانب إعادة توزيع الدوائر الانتخابية والانتخابات بناءً على التمثيل النسبي"
- "منح حق حرية التعبير لجميع المواطنين، وإلغاء القوانين التي تحد من مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وإلغاء القوانين التي تقيّد عمل المؤسسات المدنية وتعرقل دورها القيادي والأساسي في المجتمع."

استنادًا إلى ملاحظات الاستبانة حول مجلس النواب ومكانته في الحياة الاجتماعية والسياسية البحرينية، يشكل المنتقدون له في الوقت الحالي، على الأقل في هذا الاستطلاع، جزءًا أصغر من

أولئك الذين يرغبون - أو بالأحرى، الذين يحتاجون - إلى أن يكون المجلس هو "نظام الحكم الديمقراطي" الذي "يكون فيه السيادة بيد الشعب."

استنادًا إلى الاستبانة فقط، تعتقد منظمة سلام أن الحكومة بحاجة إلى التحرك فورًا لضمان أن تعكس الانتخابات العامة في البحرين لعام 2026 آراء وطموحات الشعب في البلاد: إصلاح الانتخابات، إزالة أو تعديل القوانين التي تحدد من يمكنه الترشح للمناصب أو التصويت؛ وإصلاح عادل للدوائر الانتخابية، إلى جانب إصلاحات أخرى.

إن الفشل في ذلك قد يزيد الفجوة بين الحكام والمحكومين، مما يزيد من احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية-سياسية أو دفع نحو قمع أكبر من الذي يحدث حاليًا.

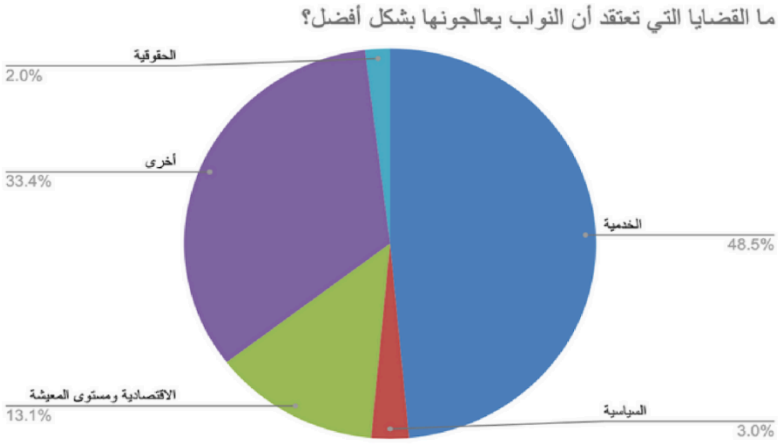

أنشطة وسلوك أعضاء مجلس النواب في الجلسات

على الرغم من أنه لا يمكن تحديد دوافع تدخلات أعضاء مجلس النواب في الجلسات، تشير الأبحاث إلى أن هناك مجموعة من المصادر التي تؤثر على تصرفات أعضاء المجلس. تشمل هذه المصادر التفاعل مع ممثلي الحكومة، التعليقات في وسائل الإعلام الحكومية المنظمة، التواصل المباشر مع أعضاء المجلس الآخرين والمواطنين، الآراء المتفق عليها التي تنشأ من الديوانيات (كما هو موضح أدناه)، بالإضافة إلى التقييمات الشخصية لكل عضو في مجلس النواب. خلال

فترة التقرير، لم تتمكن "سلام" ان من العثور على حالة واحدة قام فيها عضو مجلس النواب بالبحث عن آراء المواطنين.

راقبت سلام 32 جلسة عادية وجلستين استثنائية في مجلس النواب بين أكتوبر 2023 ومايو 2024، والتي يمكن مشاهدتها عبر الإنترنت.

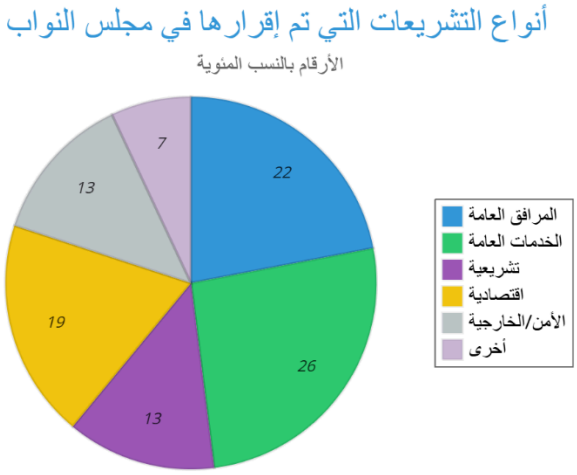

وفقًا للدستور البحريني، يمتلك مجلس النواب صلاحية اقتراح التعديلات الدستورية، التشريعات، وقبول أو رفض المراسيم القانونية. ومع ذلك، بموجب التشريعات السارية وقت كتابة التقرير، يمكن لمجلس النواب فقط تقديم التشريعات ولا يمكنه إقرارها من تلقاء نفسه. يمكن للمجلس التعليق على مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، ومراجعتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأعضاء تقديم طلبات تُعرض على الحكومة للمراجعة على شكل مشروع قانون. بشكل غير رسمي، يمكن لأعضاء مجلس النواب التعبير عن رغباتهم في القضايا العامة، وطرح الأسئلة على الوزراء كتابيًا أو شخصيًا. كما يمكنهم تقديم طلب اقتراح بسحب الثقة من الوزراء أو رئيس الوزراء والذي لم يصدر في تاريخ مجلس النواب.

يتم انعقاد المجلس عادة من أكتوبر إلى يونيو، مع توقفات للعطلات الوطنية والدينية. تبدأ وتنتهي الجلسات بتوجيه من مرسوم الحاكم.

على الرغم من أن "سلام" لم تراقب حضور أعضاء مجلس النواب، إلا أنه وجد بشكل عام أن الأعضاء يشاركون في أعمال المجلس. بعض الأعضاء بدوا أحيانًا جاهلين بكامل نطاق مسؤولياتهم، مثل "الخلط" بين المسؤوليات الوطنية والبلدية. بالإضافة إلى ذلك، بدا أن أعضاء مجلس النواب غير مستعدين أو غير قادرين على استخدام آليات الرقابة في المجلس لتعزيز مساءلة الحكومة.

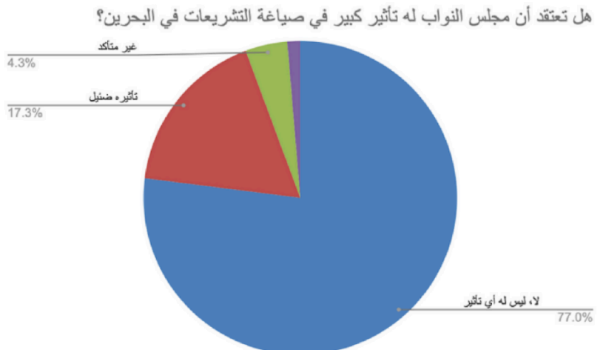

خلال فترة المشروع، اقترح مجلس النواب 128 قانونًا، تم تمرير 54 منها، أي 42%. كما قدم المجلس 274 "اقتراحًا برغبة"، 149 منها كانت غير ملزمة ومقتصرة على أعضاء المجلس فقط؛ وهي طلبات للنظر في إمكانية تنفيذها من قبل الحكومة. ومن بين هذه الاقتراحات، كانت 69% تتعلق بالمرافق العامة والخدمات العامة، والتي قبلتها الحكومة في 41 حالة، أي بنسبة 27.5%.

46% من التشريعات المقترحة و68% من الاقتراحات غير العاجلة تتعلق بتقديم الخدمات العامة والمرافق، مثل تحسين البنية التحتية.

في فترة المشروع، طرح مجلس النواب 166 سؤالًا على الحكومة، وتم الحصول على 103 إجابات رسمية. كما كون المجلس أربع لجان تحقيق، بينما قدم الأعضاء طلبًا واحدًا لاستجواب ممثل حكومي بخصوص المرافق العامة، إلا أن الحكومة رفضت الطلب.

وعكس أعضاء مجلس النواب القلق الشعبي بشأن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، حيث تتوقع السلطات دخول 50 ألف شخص جديد إلى سوق العمل. وبحثوا توسيع الدعم لمؤسسات القطاع الخاص.[29] وعدل أعضاء مجلس النواب المعايير المتعلقة بالفئة الخامسة من المستفيدين من الإسكان لتشمل النساء المطلقات أو المهجورات أو الأرامل بدون أطفال، أو النساء العازبات اليتيمات.[30]

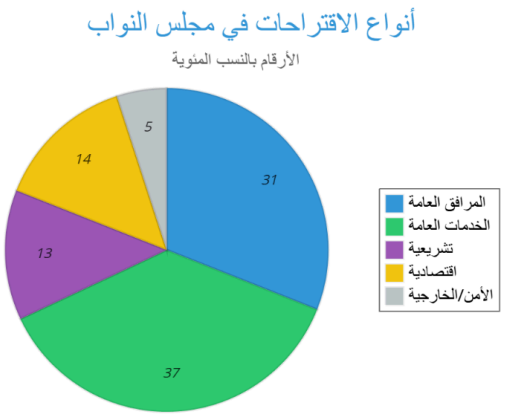

أظهرت أغلب تدخلات مجلس النواب على أنها جهود فردية من الأعضاء، مما أدى إلى غياب التنسيق والتعاون الفعال، وهو ما ساهم في ضعف نتائج التشريع وتناقص الرقابة على السياسات الحكومية. مع أن كل عضو في المجلس يعمل بشكل مستقل حسب القانون الحالي، إلا أن هناك عوائق هيكلية للتعاون بين الأعضاء.

[29] مجلس النواب البحريني، المواضيع، تشجيع تعاون القطاع الخاص مع «تمكين» لتحقيق أهداف حزم البرامج التي تم إطلاقها مؤخراً، ومنها زيادة أجور المواطنين في القطاع الخاص وتطويرهم المهني، 13 نوفمبر 2023.

[30] مجلس النواب البحريني، القرارات، "مذكرة لجنة الشؤون القانونية والتشريعية بشأن مشروع قرار بتعديل قرار تنظيم الإسكان"، 20 نوفمبر 2023.

طابع المجالس / الديوانيات

في البحرين، كما هو الحال في دول الخليج العربي الأخرى، تعقد الشخصيات الاجتماعية و/أو السياسية البارزة (وبشكل كبير من الذكور) اجتماعات غير رسمية تعرف بالمجالس (المفرد، مجلس، جلسة أو تجمع) أو الديوانيات (المفرد، ديوانية، أو اجتماع عام مفتوح). قد تعقد أيضًا المجموعات السياسية أو الاجتماعية غير الرسمية مثل هذه التجمعات، وقد تم عقد ثلاث تجمعات من هذا النوع خلال فترة التقرير. يحضر مثل هذه التجمعات الجيران، المساعدون أو أفراد من عائلات أخرى - وغالبًا ما تكون عائلات قيادية - أو أعضاء من الهيئات السياسية. الغالبية العظمى من مجالس / ديوانيات أعضاء مجلس النواب اتبعت هيكل الاجتماع غير الرسمي الأكثر شيوعًا في الخليج؛ حيث تم تنظيم أربع مناقشات مفتوحة أو شبه مفتوحة تتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية.

أثر هذه التجمعات على السياسة المحلية ضئيل. أكثر ما يمكن أن تفعله هو توفير مساحة لمناقشة المواضيع والأفكار، حيث يتم تطبيع مناقشة بعضها، بينما يتم تقليل من أهمية مناقشة البعض الآخر.[31]

خلال فترة الرصد التي استمرت عشرة أشهر، كانت التجمعات الروتينية تركز بشكل عام على الأحداث في غزة. حيث يتجاوز القلق بشأن الأحداث في غزة وفلسطين الانقسامات العرقية والطائفية ويشعل اهتمام العديد من البحرينيين.

كانت المناسبات الأربع التي تناولت قضايا تتعلق مباشرة بالبحرين، معبرة عن اهتمامات المواطنين في الحياة العامة، كما يلي:

- 25 نوفمبر 2023 ناقش المحامي محمود ربيع قانون الصحافة في مجلس جمعية المنبر، موضحًا تداعياته؛
- 26 نوفمبر 2023 قدم حسن إسماعي في تجمعه مشروع قانون مجلس النواب بشأن الحماية من العنف الأسري؛

[31] خلال شهر رمضان، سجلت منظمة سلام نحو 300 مجلس، وأحياناً أكثر من 10 مجالس في كل مساء. ولم يتضمن أي منها أي نقاش معمق أو مطول حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية في البحرين.

- 28 نوفمبر 2023 نظمت جمعية نهضة الفتاة البحرينية في مجلسها جلسة حوار بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.
- في مجلس عضو مجلس النواب السابق (انظر أدناه) محمد الحسيني، الذي مثل الدائرة الأولى من محافظة المحرق، اجتمع رئيس مجلس النواب أحمد سلمان المسلم مع عدد من ناخبيه. عبر المواطنون عن عدم رضاهم عن مجلس النواب، مشددين على ضرورة تحقيق إنجازات ملموسة. شرحوا مظالمهم وأكدوا أن المسؤولين قد تجاهلوهم سابقًا. استنكروا عدم الشفافية في مجلس النواب وفي المؤسسات الأخرى. طلبوا من محمد الحسيني تصعيد مطالبهم للحصول على فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة إلى رئيس الوزراء أو الملك، حيث بدا أن مجلس النواب غير قادر على معالجتها.

باختصار، لا تظهر القضايا الاجتماعية والاقتصادية الشعبية، بغض النظر عن طبيعتها، عادةً في المجالس علنًا، أو تظهر فقط في دوائر محدودة. خلال فترة المراقبة التي استمرت عشرة أشهر، وبينما كانت هناك مئات من هذه التجمعات التي كانت المناقشات الخاصة فيها على هذا النحو، سجلت "سلام" ثلاث مناسبات تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية علنًا.

واحدة من المجالس التي عقدها عضو في مجلس النواب وفرت للمواطنين الفرصة المباشرة للمشاركة في الشؤون العامة. قامت الحكومة بإزالته من مجلس النواب ونفته من البحرين بشكل فوري. من خلال ذلك، أخذت الحكومة صوت المواطنين الذين كانوا ممثلين من خلال ذلك العضو في مجلس النواب.

قال بحريني شيعي من أصل عربي، غير نشط في السياسة، لأحد أعضاء فريق "سلام":

"إذا كانوا يفعلون ذلك مع من اختاروه لتمثيل مصالحهم في مجلس النواب، ففهمت الآن أنهم [الحكومة] لا يترددون في اعتقال أو ضرب المتظاهرين السلميين؛ وتعذيبهم في الاحتجاز ثم جعلهم يواجهون محاكمة غير عادلة. لماذا؟ لأنهم لا يريدون سماع شكاوى عن المعاناة اليومية من تكاليف الطعام، الوصول إلى الرعاية الصحية أو - لا سمح الله - أن يكون لدينا صوت."

الاعتراض غير المسبوق من أعضاء مجلس النواب

في 30 أبريل 2024، خلال الجلسة الـ31 لمجلس النواب، دعا تسعة أعضاء من المجلس، من السنة والشيعة على حد سواء، إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين. تحدث عدد من أعضاء المجلس وهم: زينب عبد الأمير، وعبدالنبي سلمان، وممدوح الصالح عن المصالحة وإعادة تفعيل الحياة السياسية، والمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين.[32] خلال نفس الجلسة، دعا ممدوح الصالح إلى السماح للبحرينيين المنفيين بالعودة. كما تساءل عضو آخر في المجلس، جميل ملا حسن، ما إذا كانت البحرين تحتوي على سجناء رأي، وإذا كان الأمر كذلك، فإنها تعد دولة بوليسية.

دعت إيمان حسن شويعر، التي تمثل المنطقة 10/ العاصمة، إلى إطلاق سراح سجناء الضمير وأدانت الفشل الجماعي في الاعتراف بوجود سجناء ضمير. مشيرة إلى حالة زوجها الدكتور هاشم العلوي الذي توفى تحت التعذيب بتاريخ 18 سبتمبر 1986، تساءلت عن مصير "الشهداء" الذين فقدوا حياتهم تحت التعذيب في البحرين خلال الاضطرابات الوطنية في عام 2011.

ثم دعا النائب محمد الحسيني، الذي كان لا يزال عضوًا في مجلس النواب (انظر أعلاه وأدناه)، إلى المصالحة الوطنية وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًا، وعلى رأسهم زعيم الوفاق السابق، الشيخ علي سلمان، بالإضافة إلى سجناء آخرين.

خلال الجلسة، قدم ممثل الحكومة في مجلس النواب، وزير الشورى وشؤون مجلس النواب، غانم بن فضل البوعينين، رده. وأصر على أن البحرين لا تحتوي على معتقلين سياسيين أو سجناء ضمير، وأن جميع من في السجون قد تمت محاكمتهم وفقًا للقانون.[33] هذا الادعاء لا يتوافق مع نتائج العديد من منظمات حقوق الإنسان، وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والدول. كما زعم الوزير غانم البوعينين أن الموضوع كان "تشتيتًا" عن "المسألة الهامة المتعلقة بتطوير مراكز التأهيل."

ردًا على ذلك، أكد ثلاثة أعضاء آخرين في مجلس النواب أنه لا يوجد سجناء سياسيون في البحرين. وطالب النائب محمد الرفاعي بتطبيق العقوبة على المتهمين بالاعتداء على رجال الشرطة،

---

[32] مقطع فيديو من جلسة مجلس النواب محمد رفيق الحسيني 30 أبريل 2024 https://drive.google.com/file/d/1IRxx_EfzPWBf8tv-6wuQPmCK9X2v6iHC/view ، (آخر دخول: 31 يوليو 2024).

[33] ويشترط على وزير شؤون مجلس النواب حضور جميع جلسات مجلس النواب ومجلس الشورى، وهو المجلس المعين بالكامل في مجلس الأمة. ويمكنه تقديم ردود الحكومة - تعليقات أو اعتراضات أو تعديلات - على المسائل التي أثيرت، لكن المنصب لا يتمتع بحقوق التصويت في أي من المجلسين. غانم بن فضل البوعينين هو عضو سابق في مجلس النواب (2002-2010) مرتبط بالحزب السلفي.

واصفًا إياهم بأنهم سجناء بسبب الجرائم والأعمال التخريبية ضد النظام السياسي. في الجلسة التالية لمجلس النواب، في 7 مايو 2024، أكد رئيس المجلس أحمد سلمان المسلم أن المطالب بالإفراج عن السجناء هي من صلاحيات الحكومة أو الحاكم، وتشكل انتهاكًا للسلطة القضائية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى سحب عضوية النواب من المجلس.

رد فعل الحكومة

في الجلسة ال32 لمجلس النواب بتاريخ 7 مايو 2024، نقل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، غانم بن فضل البوعينين، رسالة حكومية إلى أعضاء المجلس. أكدت الرسالة أن المطالب بإطلاق سراح السجناء تشكل تعديًا على السلطة القضائية، وأعادت التأكيد على أنه لا يوجد ما يسمى بـ "سجين رأي" في التشريعات البحرينية. وأشارت إلى أن استخدام مصطلح "سجين رأي" يُعد موقفًا رجعيًا يتناقض مع المبادئ الوطنية، وأن المتهمين والمدانين بالفرار من العدالة ليسوا منفيين ولا يمكن وصفهم بذلك.

في 19 يونيو 2024، أصدر الملك مرسومًا ملكيًا يمكّن محكمة التمييز - بدلاً من تصويت مجلس النواب - من عزل عضو من المجلس وتعليق عضويته.

في 9 يوليو 2024، ابطلت محكمة التمييز عضوية النائب (حينها) محمد الحسيني. أفادت التقارير أن إدارة الجنسية والجوازات والإقامة في الحكومة البحرينية قدمت دليلًا على حمل الحسيني للجنسية المزدوجة الباكستانية-البحرينية، التي كان يحملها وقت ترشحه للمجلس، مما يشكل انتهاكًا للمادة 57 من الدستور البحريني.[34] لم توفر الإجراءات غير الشفافة حقًا للاستئناف أو المراجعة.

[34] تنص المادة 57أ على أن كل عضو في مجلس النواب "يجب أن يكون بحريني الجنسية [...] ولا يحمل أي جنسية أخرى غير جنسية دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي [...]" انظر دستور مملكة البحرين لعام 2012، على https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/5711fc2a-e02d-4e8e-8b38-11320876866c/Constitution+Kingdom+of+Bahrain.pdf?MOD=AJPERES&CVID=o8-mJ.G، (آخر دخول: 24 أغسطس 2024). كما أن الجنسية المزدوجة - إذا كانت حقيقية - تنتهك المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002، بما في ذلك أحدث تعديلاته. انظر: https://www.mola.gov.bh/MediaManager/Media/Documents/Laws/L1402.pdf، (تاريخ الدخول الأخير: 23 أغسطس 2024).

أفاد موقع "مرآة البحرين"، وهو منصة إخبارية خارجية غير مرخصة من الحكومة، بتاريخ 28 يونيو 2024، أن السلطات بدأت في اتخاذ خطوات لسحب جنسية الحسيني حتى قبل أن تجرده المحاكم من وضعه كعضو منتخب.[35]

في 9 أغسطس 2024، ألغت الحكومة جنسية محمد الحسيني. نظرًا لأن القانون الوطني البحريني يمنح الجنسية على أساس أبوي، كان ينبغي أن يفقد أطفاله جنسيتهم أيضًا، ولكن بعد مناشدة زوجته البحرينية في 9 أغسطس، أعادت السلطات استثناءً جنسية أبنائهم.

نشرت زوجته فيديو آخر تناشد فيه الملك لإعادة تجنيس زوجها والسماح له بالبقاء في البلاد. وورد أن الحسيني قام بالأمر نفسه، لكنه لم يتلقَ أي رد. في 14 أغسطس 2024، قامت الحكومة، وفقًا للتقارير، بترحيله. وبحسب محاميه، عبد الله الهاشم، فإنه حاليًا عديم الجنسية. ولا تُعرف تفاصيل مكان وجوده على نطاق واسع.

في قضية النائب السابق محمد الحسيني، لم تُصدر الحكومة، في تناقض مع قوانينها الخاصة، أي بيان. كما أسكتت أحد أعضاء مجلس النواب الذين دعمتهم سابقًا، مما زاد من قمع الخطاب الاجتماعي والسياسي، لا سيما بين أولئك الذين أبدوا سابقًا ولاءً للسلطات.

تصورات حول سلوك وأنشطة أعضاء مجلس النواب

شكّل مجلس النواب وأعضاؤه هيئة وظيفية، تشارك في العمل التشريعي والمداولات ضمن النطاق القانوني الضيق المتاح لهم. خلال فترة البحث، مال العديد من أعضاء المجلس إلى الإشادة بالحكومة والملك، لكنهم حاولوا المشاركة بجدية في الأمور المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والإقتصادية.

على الرغم مما يبدو أنه ضعف في التواصل أو التقدير بين المواطنين وأعضاء مجلس النواب لأهمية هذه العلاقة، يبدو أن عشرات من أعضاء المجلس يبذلون

[35] مرآة البحرين، دعوى من "إدارة الجنسية والجوازات" لإسقاط النائب محمد الحسيني، 28 يونيو 2024، على http://bahrainmirror.com/news/64783.html (آخر دخول: 24 أغسطس 2024).

قصارى جهدهم لتعزيز وحماية رفاهية المواطنين في دوائرهم الانتخابية. بشكل عام، يواجه أعضاء المجلس سلطة تنفيذية تتمتع، قانونيًا وعمليًا، بسلطات وصلاحيات أكبر بكثير.

بناءً على استبانة شملت 308 شخص واجتماعات عُقدت في البحرين، تُظهر التصورات الشعبية عن مجلس النواب ووظيفته الأساسية المتمثلة في تجسيد حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة صورة سلبية للغاية. دوره في تعزيز وحماية حق الناس في المشاركة في انتخابات حقيقية وضمان الوصول العادل - أو على الأقل المتساوي - إلى الخدمات العامة ضعيف للغاية في أحسن الأحوال.

فشل المجلس - أو تم إبعاده - عن مناقشة القضايا الأساسية مثل تدهور مستويات المعيشة ونقص الدعم الحكومي لأفراد المجتمع الأكثر ضعفًا، مثل كبار السن وذوي الإعاقة؛ والرغبة في إلغاء القوانين التي تقيد انتقاد السياسات الحكومية، حتى يتمكن المواطنون والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني القانونية وأعضاء المجلس من الدعوة بشكل أكثر فعالية للتغيير في البحرين.

الوعي العام وتوقعات المواطنين من ممثليهم ضعيفة. فالوعي بدور ووظيفة وقدرات المجلس ضعيف وغير متطور، وربما تحده إجراءات حكومية. نتيجة لذلك، يميل المواطنون إلى عدم الاتصال بممثليهم إلا لطلب وساطات شخصية، رغم أن هذا ليس دائمًا هو الحال.

تختلف قدرات أعضاء المجلس أنفسهم، رغم أنها تميل إلى الضعف. بينما قد لا تكون توزيعهم بين الجنسين سيئًا بالنظر إلى طبيعة المجتمع الذي يعملون فيه، فإن جهودهم مفككة بسبب إطار قانوني تفرضه الحكومة يمنع ظهور مجموعات منسقة ومتماسكة تعبر عن أهداف اجتماعية وسياسية مشتركة.

نطاق عمل مجلس النواب نفسه، الذي يُحكم بقبضة حكومة مهووسة بالسيطرة، يعني أن قدرته القانونية أو غير الرسمية على مراقبة الحكومة أو محاسبتها قد تقلصت إلى حد يجعلها شبه معدومة.

فيما يتعلق بتفاعل المجلس مع الحكومة، فإن إقالة محمد الحسيني ونفيه القسري يعكس بوضوح وجهة نظر الحكومة تجاه المجلس: إنه مصدر إزعاج وأعضاؤه يجب إسكاتهم عندما ترى الحكومة ذلك ضروريًا.

إن غياب التحالفات أو الكتل السياسية المتماسكة في المجلس - وهو الوضع الذي سعت إليه الحكومة منذ الاضطرابات الوطنية في عام 2011 - يضعف الصوت الجماعي ونفوذ المجلس. فالسلطة الأخلاقية لتحالف اجتماعي-سياسي أكبر يدعم قرارات المجلس تتفوق بكثير على الإرادة المجزأة للأعضاء الفرديين والمبادرات المنفردة التي يقوم بها أعضاء المجلس، والتي تميل إلى الفشل في جذب الدعم الشعبي.

هناك حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي حقيقي. بينما رصد هذا البحث ربما ربع إلى ثلث الرأي الشعبي، فإن الحكومة تتجاهل نتائجه على حساب استقرار البحرين. إذا كان هدف الحكومة هو سحق الروح المعنوية للمواطنين، فمن المحتمل أن تنجح في تحقيق هذا الهدف. قد تكون التكلفة قصيرة المدى ضئيلة، لكن التكلفة طويلة المدى تبدو متمثلة في دورة من الاضطرابات الشعبية التي شهدتها الدولة على مدى 40 عامًا. حتى الآن، أشار أولئك الذين شاركوا في البحث إلى استيائهم الشخصي من حالة المشاركة السياسية في البحرين.

نتائج البحث المتعلقة بطبيعة وسلوك الحكومة

سعى هذا المشروع إلى اكتشاف ما إذا كانت الحكومة و/أو مؤسساتها تتفاعل مع المواطنين، بما في ذلك المجتمع المدني، في تطوير القانون أو الممارسات قبل إصدار التوجيهات أو القوانين. سعت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الحصول على هذه المعلومات

من أجل تقييم الطريقة التي تضمن بها الحكومة حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة.

لم تجد منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان أي تفاعل من هذا النوع يتمتع بطابع جوهري أو دائم.

بموجب التشريع الحالي، يقوم الملك بتعيين، من خلال مرسوم، مجلس الوزراء، الذي يتألف من أهم الوزراء الحكوميين، ويشكل الهيئة التنفيذية الرئيسية لحكومة البحرين ويمتلك صلاحيات تشريعية. في وقت كتابة هذا التقرير، يتكون مجلس الوزراء من 23 وزيرًا. يشغل ولي العهد، سلمان بن حمد آل خليفة، حاليًا منصب رئيس الوزراء. هو ونائب رئيس الوزراء، الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، يقودان عمل المجلس.

لا يوفر القانون ولا الممارسة أي وضوح حول كيفية أخذ قرارات الحكومة لمداخلات المواطنين بعين الاعتبار. غالبًا ما تم تسجيل المذكرات والتوجيهات كنتيجة لرغبات رئيس الوزراء أو الملك، بدلاً من تحقيق إجماع من المجلس الوطني.

من أكتوبر 2023 إلى مايو 2024، قامت "سلام" بمراقبة مخرجات الاجتماعات الرسمية الأسبوعية لمجلس الوزراء البحريني عبر الموقع الرسمي لحكومة البحرين، فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بتلك التي تم تناولها في الاستبانة (انظر أعلاه)، أو بشكل عام، المسائل التي يمكن أن تكون فيها مشاركة المواطنين في الشؤون العامة عنصرًا أساسيًا. ومع مراعاة هذا القيد، خلال فترة الرصد، أصدر الملك خمسة "توجيهات". تتمتع هذه التوجيهات بصفة قوانين ذات تطبيق فوري ولا تتطلب مراجعة أو موافقة من مجلس النواب أو مجلس الشورى.

في سياق نفس القيد المفاهيمي، أصدر مجلس الوزراء عددًا إجماليًا من 14 توجيهًا و37 مذكرة، كانت 12 مذكرة وخمسة توجيهات منها تتناول قضايا التنمية والخدمات، وهي أكبر نسبة بلا منازع. تتناول هذه المقررات تحسين الخدمات السكنية؛[36] صيانة الطرق والصرف الصحي؛[37] تحسين الجودة؛ وجعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة.[38]

[36] اجتماع مجلس الوزراء البحريني، "مذكرة اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي"، 13 نوفمبر 2023.

[37] اجتماع مجلس الوزراء البحريني "مذكرة اللجنة الوزارية للمشاريع والبنية التحتية" 22 يناير 2024.

[38] اجتماع مجلس الوزراء البحريني، "مذكرة اللجنة التنسيقية بشأن مقترح تطوير 500 خدمة حكومية ضمن مبادرات تحسين الخدمات الحكومية، وتشكيل فريق عمل في كل جهة حكومية لتنفيذ مقترحات التطوير بهدف تعزيز جودتها وكفاءتها"، 11 ديسمبر 2023.

كان ثاني أكبر مجال لعمل مجلس الوزراء هو تعديل التشريعات القائمة: حيث أصدر ست مذكرات وثلاثة مقررات وثلاثة مراسيم مسودة، تركزت بشكل أساسي على الإصلاحات البيروقراطية، على الرغم من وجود استثناءات ملحوظة تضمنت تعديلات على تنظيم الإسكان لتشمل فوائد السكن للنساء المطلقات، المهجورات، أو الأرامل بدون أطفال، أو النساء اليتيمات العازبات، حيث أضافوا تعديلًا يسمح لهم بحساب مدخولهن الشهري والمخصصات الأخرى،[39] وقرارًا ومسودة مرسوم حول حماية البيئة.[40]

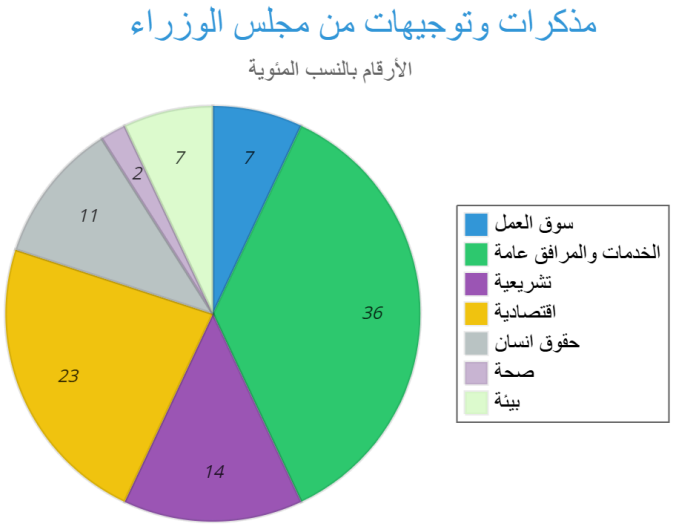

كانت التعديلات على قانون الصحافة، بقدر ما يتعلق بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، من المفترض أن يتم إنجازها بواسطة مجلس الوزراء بين 2023-2024، ولكن لم يتم تقديم أي إعلان عام أو تعليق حول تقدمها خلال فترة المراقبة.

بدلاً من أن يشارك المواطنون في الشؤون العامة من خلال التشاور الرسمي في تطوير القانون والممارسات، سجلت "سلام" سبع حالات حيث أصدر مجلس الوزراء مذكرات وتشريعات وتوجيهات بناءً على تعليمات الملك و14 حالة بناءً على تعليمات الأمير ورئيس الوزراء. وذكر الأمير ورئيس الوزراء، سلمان بن حمد آل خليفة، أيضًا كقائد للعديد من اجتماعات اللجان، وكان له القرار النهائي في معظم القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء.

لم تجد "سلام" أي حالات حيث تم ذكر مجلس النواب أو أعضائه في عملية تطوير التشريعات أو المذكرات، وكان من المرجح أن يُنسب الفضل إلى الملك وولي العهد باعتبارهما موجهين للسياسة وصانعي القرار النهائيين، مما يمنحهم إطارًا أكثر سلطة وكفاءة من المسؤولين المنتخبين.

[39] اجتماع مجلس الوزراء البحريني، "مذكرة لجنة الشؤون القانونية والتشريعية بشأن مشروع قرار بتعديل قرار تنظيم الإسكان"، 20 نوفمبر 2023.

[40] اجتماع مجلس الوزراء البحريني، "مشروع مرسوم بشأن التصديق على ميثاق مبادرة الشرق الأوسط الخضراء"، 20 نوفمبر 2023؛ اجتماع مجلس الوزراء البحريني، "عدة قرارات تدعم جهود مملكة البحرين في حماية الموارد البحرية والحفاظ على الثروة السمكية" 20 مارس 2024.

النتائج المتعلقة بمحتوى وطبيعة منصات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي

منصات الاخبار المرخصة أو المملوكة من قبل الحكومة

خلال فترة المشروع، قامت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان بمراجعة منهجية للمنصات الإخبارية المرخصة من الحكومة مثل "البلاد" و"الأيام"، واستندت أيضًا إلى منصة "الوطن". كان الهدف من ذلك تقييم محتواها فيما يتعلق بعكس وتفاعلها مع الرأي العام، وعلاقاتها وإدراكها لمجلس النواب، بالإضافة إلى تقييمها لسياسات الحكومة وسلوكها.

لم تقم منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان بمراجعة المنصات الإخبارية باللغة الإنجليزية المملوكة أو المرخصة من الحكومة في البحرين، نظرًا لأن محتواها كان منفصلًا باستمرار عن الخطاب العام. لم تتناول هذه المنصات أو تصل، بأي طريقة ذات مغزى، إلى السلطات التنفيذية أو التشريعية.

منصة صحيفة "الوطن" تميل إلى تجنب النقاشات النقدية أو التقييمية المتعلقة بعمل مجلس النواب والحكومة. حيث كان تغطيتها المادحة باستمرار تمجد وتضخم من سياسات الحكومة وإنجازاتها، وفي بعض الحالات كانت تناقض التطورات الموثقة على أرض الواقع. كانت تكتب أحيانًا مقالات عن مجلس النواب اعتبرها الباحثون في "سلام" ذات صلة، لكن تغطيتها لمجلس النواب كانت نادرة وغير دقيقة ولا تستحق التقييم المنهجي.

في سياق إعلامي بسيط، تضمنت منصة صحيفة "الأيام" أقل من خمس تقييمات نقدية لسياسات مجلس النواب والحكومة خلال فترة المراقبة، ثلاثة منها كتبها الصحفي أسامة الماجد. بينما خطاب صحيفة "البلاد" بدوره بدا أنه يلوم مجلس النواب وأعضائه على المشاكل الاجتماعية بدلاً من حكومة البحرين؛ فمكانتها الظاهرة في وسائل الإعلام المرخصة من الحكومة لم تمنحها الكثير من التقدير. أغلقت الحكومة آخر منصة إخبارية مستقلة، "الوسط"، في عام 2017.[41]

[41] هيومن رايتس ووتش، "البحرين: إغلاق الصحيفة المستقلة الوحيدة"، 18 يونيو/حزيران 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/18/256257، تاريخ الدخول 15 سبتمبر/أيلول 2024.

كل المنصات الإخبارية التي تمت مراجعتها نشرت تقييمات نقدية لسلوك أعضاء مجلس النواب وأدائهم.

الصحفية هيفاء عدوان، التي كتبت في "الوطن" بتاريخ 5 أكتوبر 2023، دعت أعضاء مجلس النواب إلى "تفعيل أدواتهم البرلمانية، والتركيز على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين، ومراجعة قوانين الإعلام" في مقال بعنوان "على أعتاب الجلسة الثانية."[42]

أسامة الماجد، في عدة مقالات في "البلاد"، انتقد أعضاء مجلس النواب وأداءهم.[43] حيث اتهمهم بالتأخير في وصولهم إلى جلسات المجلس والغياب الصريح بعد الصلوات، مطالبًا بفرض عقوبات عليهم. كما أشار إلى التغيرات في سلوك الأعضاء عند وصولهم إلى البرلمان، وتصورهم بالأنانية وإهمالهم للواجبات البرلمانية أثناء السعي لتحقيق مصالحهم الشخصية والمزايا المرتبطة بمجلس النواب.[44] انتقد أيضًا ضعف مقترحاتهم التشريعية وقلة معرفتهم بالقانون البحريني. في مقال آخر، شدد على ضرورة إعادة النظر في وضع المتقاعدين ومراجعة مزاياهم، نظرًا لأوضاعهم المعيشية المشابهة للمواطنين العاملين.

في أحد مقالاته، دافع أسامة الماجد عن سياسات الحكومة وانضمامها إلى تحالف الرخاء، داعياً إلى مزيد من التنسيق أو الشراكة بين مجلس النواب وحكومة البحرين. واختتم مقالاً آخر بانتقاد البرلمانيين، مشيرًا إلى الحاجة إلى التغيير.

كما نشرت صحيفة "البلاد" المقالات التالية:

في 2 أبريل 2024، تناول الصحفي أسامة مهران التوترات المتكررة والمناقشات الساخنة في البرلمان، ساخرًا من كيفية تناقض هذه الصراعات مع توقعات المواطنين؛[45]

---

[42] صحيفة الوطن، هيفاء عدوان، بعنوان: على أبواب دور الانعقاد الثاني، 5 تشرين الاول 2023، https://alwatannews.net/Opinion/article/1085580/%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A،تاريخ الدخول 16 سبتمبر 2024.

[43] جريدة البلاد، أسامة الماجد، "لا تقلل من إنجازات أي وزير مجتهد"، 15 فبراير 2024، https://www.albiladpress.com/news/2024/5602/columns/849856.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

[44] جريدة البلاد، أسامة الماجد، "لجنة بحرنة الوظائف وصراحة النائب العليوي"، 5 مارس 2024، https://www.albiladpress.com/news/2024/5621/columns/852516.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

[45] جريدة البلاد، أسامة مهران، نواب "والله الغني"،2 أبريل 2024، https://www.albiladpress.com/news/2024/5649/columns/856098.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

في 21 ديسمبر 2023، كتب الصحفي إبراهيم النهام عن أعضاء مجلس النواب الذين يفضلون أطفال منطقتهم ويستخدمون قربهم من الوزراء للتوظيف، وإهمال ناخبيهم العامين؛

في 28 مارس 2024، انتقد زهير توفيقي أعضاء مجلس النواب لإضاعة الوقت في النزاعات الشخصية والأمور الخاصة في القضايا ذات الأهمية للمواطنين؛[46]

في 4 نوفمبر 2023، انتقد عبد العزيز الجودر أداء أعضاء مجلس النواب، مشيرًا إلى افتقارهم إلى المشاركة في العملية التشريعية، الرقابة، واستجواب الوزراء. وذكر أن أداء الأعضاء لا يرقى إلى مستوى توقعات الناخبين، مسلطًا الضوء على تركيزهم على الأمور الهامشية؛[47]

في 10 ديسمبر 2023 و16 يناير 2024، شجع فريد أحمد حسن التعاون بين مجلس النواب والحكومة لصالح المواطنين، وقدم أمثلة في المقالات؛

في 4 مارس 2024، انتقد محمد المحفوظ أعضاء مجلس النواب والحكومة لفشلهم في سن مشاريع تشريعية تفيد المتقاعدين في ظل الظروف الحالية. وحمل الحكومة مسؤولية جزئية لرفض المقترحات الرامية إلى تحسين حياة المتقاعدين.[48]

نشر الكاتب عباس العماني في جريدة "البلاد" خمسة تقييمات نقدية على الأقل لمجلس النواب وأعضائه:

9 ديسمبر 2023 - أعضاء مجلس النواب مغرورون وسلوكهم تجاه رئيس مجلس النواب يشبه سلوك الطلاب تجاه المعلم؛[49]

---

[46] جريدة البلاد، زهير توفيقي، "البحرين ما تستاهل!"، 28 مارس 2024،
https://www.albiladpress.com/news/2024/5644/columns/855485.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

[47] جريدة البلاد، عبدالعزيز الجودر، 4 نوفمبر، "النواب الصامتون"،
https://www.albiladpress.com/news/2023/5499/columns/834654.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

[48] جريدة البلاد، محمد محفوظ، «مهمشون ومنسيون»، 4 مارس 2024،
https://www.albiladpress.com/news/2024/5557/columns/843399.html، تاريخ الدخول 17 سبتمبر 2024.

[49] جريدة البلاد، عباس العماني، "أصحاب السعادة!"، 9 ديسمبر 2023،
https://www.albiladpress.com/news/2023/5534/columns/840054.html، تاريخ الدخول17 سبتمبر 2024.

16 ديسمبر 2023 - النواب محاصرون بين ضغوط الحكومة ومجلس الشورى، ويفتقرون إلى موقف موحد، ويتجاهلون العديد من الشواغل الوطنية التي تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا لضمان حلول مستدامة تفيد احتياجات الناس؛

2 مارس 2024 - الإصلاح ضروري لضمان تحسين عمل مجلس النواب، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدامهم للغة غير اللائقة؛

16 مارس 2024 - أعضاء مجلس النواب يجهلون الآليات البرلمانية والتحقيقية وغير قادرين على القيام بمثل هذه المهام بشكل فعال؛

30 مارس 2024 - أعضاء مجلس النواب لديهم شعور مبالغ فيه بالأهمية الذاتية؛ وهناك حاجة إلى تقييم موضوعي لعمل مجلس النواب.

وسائل التواصل الاجتماعي

لدى البحرينيين، أو أولئك الذين يدعون ارتباطهم بالبحرين من خلال تعليقاتهم، حتى لو كانت أسماء المستخدمين قد تكون وهمية، مساحات ضيقة نسبيًا للتعبير عن المعارضة فيما يتعلق بأداء مجلس النواب والحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي. فيما يتعلق بمنصة إنستغرام، سواء كانت الحسابات مؤسسية أو شخصية وتستمر في الوجود داخل البحرين، فقد تمت إزالة التعليقات النقدية بشكل متكرر أو تعطيل إمكانية التعليق من قبل مديري الحسابات. الأفراد الذين كانوا نشطين قبل عقد من الزمن في ما يتعلق بالقضايا السياسية وحقوق الإنسان قاموا بتخفيف آرائهم بشكل عام ليتجنبوا تفاقم الأوضاع التي أُفرج عنهم بموجبها من السجن.

استمر نشر مجموعة واسعة من المحتويات النقدية بشكل كبير على منصة إكس (تويتر)، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها منصة تسمح للبحرينيين المقيمين خارج البلاد، والمرتبطين بمعارضي الحكومة، بالتعليق. تميل هذه المحتويات إلى استهداف الحكومة والملك. لم تتمكن منظمة سلام من تقييم ما إذا كان هذا النطاق الواسع من المحتويات قد أثر على الخطاب السياسي في البلاد، وإذا كان كذلك، فما مدى تأثيره أو بأي طريقة.

كما استخدم أصحاب الآراء المعارضة المساحة شبه المغلقة لتطبيق واتساب للتعبير عن انتقاداتهم والمطالبة بالتغيير السياسي. ولأسباب أمنية، يجب الحفاظ على سرية تفاصيل الكتاب والقضايا التي اشتكوا منها. في بعض الأحيان، يحذر مسؤولو هذه المجموعات الأعضاء من تصعيد انتقاداتهم، ويوصون باستخدام مصطلحات أكثر لطفًا لوصف شكاواهم، خوفًا من أن تتمكن السلطات من مراقبة جميع وسائل الاتصال.

تقليد العمل على المشروع: النمو المتزايد لتطبيع مشروع الديمقراطية في البحرين

حتى قبل الإطلاق الرسمي للتقرير والمناصرة، بدأت أنشطة المشروع في خلق "نسخات" تحاكي هدف المشروع.

حاليًا، يعمل الصحفي محمد العلوي، الذي كان يعمل في صحيفة الوسط المستقلة قبل أن تغلقها السلطات البحرينية بشكل تعسفي، بشكل مستقل. في اليوم الدولي للديمقراطية في 15 سبتمبر، نشر الصحفي على موقع إنستغرام الخاص به، Bahrain_Sky، منشور يسأل متابعيه الـ231 ألفًا: "ماذا يقول البحرينيون عن برلمانهم، من حيث الصلاحيات والمزايا؟!"

لم يتم مناقشة هذا الموضوع على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي البحرينية من قبل، مما شكّل سابقة وأكد التطور الملحوظ وغياب الخوف في الفضاء المدني البحريني حيث يزداد انتقاد المواطنين لأداء مجلس النواب وأعضائه بشكل علني، مطالبين بالمحاسبة. حصل المنشور على 535 تعليقًا و460 إعجابًا في وقت الكتابة، وكانت معظم التعليقات ساخرة وانتقادية تجاه البرلمان. كعينات، بعض هذه التعليقات كانت (الأسماء المستخدمة كما هي في المنشور الأصلي):

- سلمان العلي:" ضرر (مجلس النواب) أكبر من نفعه."
- محمد رستم: "لم نحصل سوى على قرارات ضد المواطن، ضرائب من جهة ومصائب لا تنتهي... لكنها مضيعة للأموال بلا جدوى، فقط رواتب وامتيازات أعضاء المجلس، ولو صُرفت على المواطن لكان أفضل، واللّه."
- فاطمة درويش: "يجب قول الحقيقة. منذ أربع سنوات، لم يقصر ممثلنا عمار قمبر معنا، بصراحة، لكن الآن لم نر ممثلنا إلا يوم فوزه. نتصل به ولا يجيب. لا نريد شيئًا منكم، فقط وظائف عادلة لأبنائنا!"
- محمد صالح:"دخول الأعضاء إلى مجلس النواب مثل الذهاب إلى الحرب بدون أسلحة."
- يوسف محمد:"من البداية وحتى الآن، لم يمثلوا الشعب، بل مثلوا أنفسهم ومصالحهم، ومعاشاتهم التقاعدية تأتي من الشعب."
- يوسف الستراوي:"أعضاء مجلس النواب هم المستفيدون، يأخذون رواتب من صندوق التقاعد وهم لا يساهمون فيه بفلس. بمعنى أن رواتبهم مشكوك فيها لأنها تأتي من قوت الفقراء."
- ماجد الماجد:"المشكلة ليست في مجلس النواب، المشكلة في من يتحكمون بالبرلمان ومجلس الشورى."
- سيد علي حسين: "يجب على رئيس المجلس قراءة التعليقات في الجلسة القادمة (اقتراح برغبة)."
- زكية مبارك:"شخصيًا لم أستفد من شيء."
- ليلى شملوط: "أعطونا ضنك العيش."

حول مصادر الإعلام والعلاقة بين الشعب، السلطة التشريعية والتنفيذية

خلال فترة الرصد، لاحظت منظمة سلام وجود كمية ضئيلة من النقد الموجه لمجلس النواب وأقل من ذلك تجاه الحكومة والملك من قبل المنصات الإخبارية المرخصة. كما أوضحت العديد من التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، تواصل السلطات قمع حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات.

وجد باحثو منظمة سلام أن هذا السياق أدى إلى تآكل الثقة بالحكومة والعديد من وكالاتها، بما في ذلك مجلس الشورى المعين بالكامل. أصبح مجلس النواب وسيلة سهلة للتعبير عن السخط الشعبي، بالقدر الضئيل الذي يمكن التعبير عنه على المنصات الإعلامية المرخصة من قبل الحكومة.

ومع ذلك، بعيدًا عن العمل الذي ظهر في صحيفة "البلاد" (المذكور أعلاه)، كان إلقاء اللوم العابر على مجلس النواب وأعضائه يستند إلى الخصائص التي تسعى الحكومة لضمان استمرارها كجهة ثالثة غير فعالة: عدم وجود جمعيات سياسية موحدة، والطبيعة المتفرقة والمجزأة لأعضاء مجلس النواب، الذين غالبًا ما يكونون شبابًا يفتقرون للخبرة، وتستند مواقعهم إلى سخاء الدولة.

رغم أن بعض كتّاب الأعمدة في "البلاد" وجهوا بعض النقد للحكومة (جنبًا إلى جنب مع الإشادة المستمرة بالملك) حول قضايا مثل المنافع الاجتماعية، إلا أن هذا النقد تم تأطيره عمومًا على أنه فشل جماعي مشترك مع مجلس النواب. هذه السرديات كانت توجه الإحباط العام، لكنها أيضًا كانت تخاطر بتقويض تجربة البحرين المتواضعة مع الانتخابات ومجلس النواب من خلال إدانة سلوك أعضائه دون النظر إلى السياق التاريخي للواقع الحالي: اختلال توازن القوى، والاستبعاد القسري للجماعات السياسية السلمية والشخصيات البارزة في السنوات السابقة، والقيود الشاملة على ممارسة الحقوق الأساسية للتعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات.

رغم وجود انتقادات واسعة النطاق لمجلس النواب وأعضائه في عشرات مجموعات منصة X المشتركة، وجدت منظمة سلام أيضًا ما يمكن وصفه فقط بـ "عدد كبير" (غير قابل للقياس

الكمي) من البحرينيين الذين ما زالوا يؤمنون بأن مجلس النواب يمكن أن يعمل كـ "صوت الشعب" إذا تم تزويده بالأدوات اللازمة. وكما أظهرت نتائج الاستطلاع، فإن معظم الانتقادات لمجلس النواب تنبع من الإحباط من حالة الديمقراطية في البحرين، وليس من خيبة الأمل من الديمقراطية نفسها.

ملخص الأحداث المعاصرة

أثرت الأحداث المعاصرة، خاصة في المنطقة، على الخطاب الاجتماعي والسياسي في البحرين. فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الحياة العامة، تظاهر العديد من البحرينيين، من أكتوبر 2023 وحتى منتصف 2024، احتجاجًا على الأحداث في غزة، وفي أغسطس وسبتمبر، احتجاجًا على أحداث في لبنان. لدى حكومة البحرين علاقات رسمية مع إسرائيل. يتم تلخيص هذه الأحداث بشكل زمني في الجدول أدناه.

أحداث معاصرة		
التأثير في البحرين / على أهداف المشروع	الحدث	تاريخ
أدى إلى أسابيع من المظاهرات الواسعة والروتينية والمهمة، مما أثر على سلوك الحكومة. لا تزال اتفاقيات إبراهيم، التي طبعت العلاقات بين البحرين وإسرائيل في عام 2020، مثار جدل. يُقدر أن 76% من البحرينيين كانوا يحملون رأيًا سلبيًا تجاه التطبيع قبل الحرب بين إسرائيل وحماس. بدأت احتجاجات منخفضة إلى متوسطة الشدة تضامنًا مع الفلسطينيين وضد التطبيع بشكل شبه فوري بعد هجمات 7 أكتوبر واستمرت طوال العام.	توغل من قبل مسلحي حماس في إسرائيل وأسر مواطنين إسرائيليين	07.10.2023
لم يكن هذا نتيجة لضغط من البرلمان، بل من "سياسات الشارع".	استدعاء السفير الإسرائيلي	02.11.2023

	لدى البحرين، إيتان نائيه	
في 22 ديسمبر 2023، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أن حكومة البحرين بحلول 15 ديسمبر 2023 قد "اعتقلت وضيقت على عشرات المشاركين في احتجاجات مؤيدة لفلسطين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الأطفال وأشخاص شاركوا في حملات دعم فلسطين على الإنترنت، منذ أكتوبر 2023". وشملت المعتقلين الناشط والسياسي البارز إبراهيم شريف. أثار هذا التواصل المتعدد المجتمعات حول غزة تدقيقًا كبيرًا في سلوك حكومة البحرين.	اعتقالات من قبل حكومة البحرين لعشرات الأشخاص بسبب التجمعات المتعلقة بغزة	15.12.2023
ورد أن 1,584 سجينًا تم جدولة إطلاق سراحهم. وصفت صحيفة "ذا غارديان" الإفراج بأنه "أكبر عفو ملكي منذ انتفاضة الربيع العربي عام 2011". لا يزال حوالي 600 سجين سياسي، بما في ذلك المحكوم عليهم بالإعدام، محتجزين بعد محاكمات غير عادلة عقدت في السنوات السابقة، بما في ذلك عبد الهادي الخواجة، مدافع عن حقوق الإنسان دنماركي بحريني يقضي عقوبة السجن المؤبد في البحرين لنشاطه السلمي في حقوق الإنسان، وحسن مشيمع، رئيس جماعة المعارضة "الحق".	حكومة البحرين تبدأ إفراجًا كبيرًا عن السجناء بمناسبة عيد الفطر، في نهاية رمضان	08.04.2024
بعد إطلاق سراح 1,584 سجينًا، قامت عائلات من لا يزالون محتجزين بتنظيم سلسلة من الاعتصامات وأعمال عامة أخرى لدفع حكومة البحرين إلى إطلاق سراح ذويهم. شملت هذه الفعاليات اعتصامات سلمية، تتألف بشكل رئيسي من النساء والأطفال، أمام مراكز الشرطة، سجن جو المركزي، ومكتب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	حملة من المظاهرات السلمية للضغط على السلطات البحرينية للإفراج عن	04-06.2024

	سجناء الرأي	
حدث العديد من قرارات منع السفر، والاستدعاءات، والاعتقالات خلال مظاهرات عاشوراء السنوية. على عكس السنوات السابقة، تم استدعاء واعتقال نسبة عالية من رجال الدين الشيعة والخطباء أو فرض حظر سفر عليهم. بدا أن التعليقات العامة حول غزة وانتقاد العلاقات المطبّعة بين البحرين وإسرائيل من قبل الشخصيات الشيعية كانت من المخاوف الرئيسية للسلطات.	عاشوراء - مظاهرات في البحرين	16.07.2024
انظر القسم الخاص بمجلس النواب، أعلاه.	تعبير غير مسبوق عن المعارضة من أعضاء مجلس النواب وانتقاد لسلوك الحكومة	30.04.2024
انظر أعلاه.	اسقاط عضوية النائب محمد الحسيني	07.2024

الخاتمة والتوصيات

تواصل الحكومة فرض القيود على ممارسة الحقوق الأساسية في التعبير السلمي وتكوين الجمعيات والتجمع، وهي القيود التي تتعارض مع التزاماتها الدولية. وتفرض قوانين محددة قيوداً على من يحق له الترشح للمناصب والتصويت؛ وكيفية تشكيل مجلس النواب عملياً، والقواعد التي يعمل بموجبها، والنطاق المحدود للسلطة التي يمارسها. هذا السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني والسلطوي يثبط ويمنع المشاركة في الشؤون العامة. هو يعمل على رفع شأن الحكومة والبيت الحاكم ـ على الأقل في الخطاب ـ حيث يشير إليهم أعضاء مجلس النواب وأعضاء السلطة التنفيذية ذاتها باحترام، ويبدو أنهم يضفون على "عائلة" آل خليفة كونهم فوق النقد. ولطالما خلقت هذه البيئة سياقاً لدولة أمنية، وهي تمنع البحرين من أن تكون دولة ديمقراطية تمثيلية. ويمكن القول إنها تخلق الظروف لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان مثل الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

يبدو أن الحكومة تستخدم مجلس النواب كمتلقي للإزدراء العام: فالتعبير عن السخط العام، سواء في المجالس أو في وسائل الإعلام المرخصة من الحكومة، يمكن أن يكون موجهاً في كثير من الأحيان نحو مجلس النواب وأعضائه وليس نحو الحكومة، وهي الهيئة المسؤولة عن القرارات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على حياة الناس. والخطاب الذي ينزع الشرعية عن مجلس النواب وأعضائه يضعف التزام البحرين بالمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن التزامات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

ما هو على المحك؟

كشف هذا البحث عن خيبة أمل عميقة وواسعة النطاق في النظام البرلماني الحالي؛ والانفصال الجزئي أو الكلي عن السياسة وخطر إدخال وتعزيز وتطبيع مفاهيم الممارسات غير الديمقراطية والمعادية للديمقراطية، والتي يتم تقديمها على أنها "مقاومة". في ظل الظروف الحالية، فإن بعض القادرين على الانخراط في الحياة العامة في البحرين يعيشون في نمط انتظار، خوفًا من أن

يفقدوا ما يعتقدون أنهم يتمتعون به من نفوذ أو صوت. على أساس الأدلة في هذا البحث، فإن هذا الركود، الذي اتسم بالتعنت الرسمي، قد ولَّد لدى مئات البحرينيين العاديين الإحباط والتشاؤم بشأن مستقبل الديمقراطية في البلاد.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من قلة عدد المشاركين وضعف صوتهم، فقد أعربوا أيضًا عن الأمل: فهم لم يفقدوا الإيمان بالعملية الديمقراطية؛ فهناك - أو يمكن أن تكون هناك - رغبة قوية في الانخراط في الإصلاح الديمقراطي السلمي في البحرين، ويعتقد الكثيرون بشدة أن الإصلاح السياسي ممكن ومطلوب بشكل عاجل في البلاد. هذا يعني أن قنوات الحوار والمساءلة تظل مفتوحة، ولكنها تتطلب جهوداً جماعية جديدة ـ كما تتجسد في التوصيات أدناه ـ لتوسيع المساحة التي يمكن للمواطنين من خلالها المشاركة في الحياة العامة.

يهدف هذا التقرير والمبادرة الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في البحرين إلى صياغة توصيات بناءة وتحويل "الأمل الذي يمكن تحقيقه" إلى أمل حقق. ولهذا السبب، وفي حين أن الخيارات المتاحة للتوصيات المحددة عديدة، فإن منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان تحدد فيما يلي التوصيات التي نقدر أنها قابلة للتحقيق فيما يتصل بالأهداف المذكورة، والتي يمكن أن تحقق تغييراً إيجابياً لجميع البحرينيين.

إلى حكومة البحرين

تدعو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان حكومة البحرين إلى تنفيذ أكبر عدد ممكن من التوصيات التي قدمتها هيئات معاهدات ولجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وعلى وجه الخصوص، وكما أوصت به مراراً وتكراراً عشرات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، إلغاء أو تعديل قانون الحقوق السياسية لعام 2018 للسماح بمشاركة أكبر وأكثر هيكلية في الديمقراطية التشاركية بما يتماشى مع التزامات البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان وتمكين الشخصيات السياسية ذات الخبرة من المشاركة في العملية السياسية.

خلال عامي 2025 و2026، نحث حاكم البحرين ومكتبه؛ رئيس الوزراء وولي العهد وأعضاء الحكومة الآخرين على:

1. الإعلان علنًا وبشكل متكرر عن أهمية مجلس النواب المنتخب في البحرين وحث المواطنين على التواصل مع ممثليهم المحليين، سواء من خلال مكاتبهم أو مجالسهم، للتعبير عن مخاوفهم ورغباتهم وتطلعاتهم؛

2. التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والحركات السياسية الدولية (مثل الليبرالية الدولية، والاشتراكية الدولية، والاتحاد الدولي للديمقراطية؛ أو المعهد الجمهوري الدولي المرتبط بالولايات المتحدة أو المعهد الديمقراطي الوطني) من أجل تطوير المعرفة المؤسسية حول أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالعملية والممارسة البرلمانية؛ و

3. نتيجة لهذه المشاورات المفتوحة والشفافة، بحلول نهاية عام 2025، إعادة صياغة الأحكام القانونية التي تحكم عمل مجلس النواب، بما في ذلك صلاحياته ونطاق التدقيق؛

4. سن التشريعات في عام 2025 لحماية تعبير أعضاء مجلس النواب المنتخبين فيما يتعلق بالمسائل التي أثيرت في المجلس وفيما يتصل بدورهم كممثلين منتخبين للشعب البحريني: لا ينبغي أن يؤدي النقد السلمي لسياسة الحكومة من قبل الممثلين المنتخبين، ولا سيما في مجلس النواب، إلى اتخاذ إجراءات عقابية من قبل الحكومة أو وكلائها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؛

5. بالتعاون مع الشركاء الحكوميين والدوليين مثل دائرة العمل الخارجي التابعة للاتحاد الأوروبي، تنظيم مجلس وطني، في موعد لا يتجاوز عامًا واحدًا قبل الانتخابات العامة في نهاية العام في عام 2026، لتسهيل مشاركة المواطنين في الحياة العامة، بشأن قضايا مثل أهداف التنمية المستدامة؛ والخطة الوطنية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل - للاستشهاد بقضايا رمزية - من أجل تعزيز الألفة (الثلاثية) والغرض المشترك لممثلي منظمات المجتمع المدني؛ وممثلي مجلس النواب والمسؤولين الحكوميين؛

6. تمكين المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق تعديل أو إلغاء الأحكام التي تمنح الحكومة سلطة التدخل في اختيار رؤساء وأعضاء مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني، وتشكيل

مشاورة رسمية مع قطاع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك لغرض إبلاغ الحكومة بمخاوف قطاع منظمات المجتمع المدني، ومخاوف أعضائها؛

7. السعي علنًا إلى إعادة دمج المفرج عنهم من السجن خلال عام 2024 في المجتمع من خلال سياسة اجتماعية إيجابية واستباقية، ولا سيما من خلال تسهيل الإصدار الفوري - أي قبل فترة العامين العادية - لشهادات حسن السلوك التي ستمكن حامليها من الوصول إلى سوق العمل دون إثارة شكوك صاحب العمل المحتمل والالتزام علنًا بضمان حصولهم أيضًا على حقوق التصويت، و

8. اعادة الجنسية البحرينية قبل نهاية عام 2024 لعضو مجلس النواب السابق محمد الحسيني والسماح له بالعودة إلى البحرين حيث تقيم عائلته، ومراجعة جميع الحالات الأخرى التي جردت فيها السلطات الجنسية من البحرينيين، مع مراعاة قانون حقوق الإنسان الدولي وممارساته وعقود من الاستهجان الدولي لهذه الممارسة.

إلى مجلس النواب؛ أعضائه وقيادته

1. إنشاء هيئة داخل مجلس النواب لفحص وإعادة تقييم الوضع القانوني للمجلس؛ وصلاحياته؛ وقواعد عمله؛ وطبيعة تكوينه وطريقة انتخابه، وذلك لتقديم مقترحات للحكومة، بحلول الأول من يونيو/حزيران 2025، لإصلاح قانوني ملموس يهدف إلى تعزيز المجلس وجعله ممثلاً أكثر فعالية لشعب البحرين؛

2. وفقًا للتوصيات المقدمة إلى الحكومة (انظر أعلاه)، السعي إلى التواصل مع الشركاء والنظراء الدوليين (أي من خلال الاتحاد البرلماني الدولي) من أجل إعلام أعضاء مجلس النواب بشكل أفضل فيما يتعلق بالمعايير الدولية فيما يتعلق بنطاق سلطة وعمل المجالس المنتخبة، وبشكل عام، أفضل الممارسات الدولية؛

3. وضع إرشادات، ربما بالتشاور مع النظراء الدوليين (أي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي) بشأن وتيرة وطبيعة اجتماعات أعضاء مجلس النواب مع ناخبيهم، وتحديد أوقات محددة في مجلس النواب عندما ينقل الأعضاء ويجمعون نتائج مشاركتهم مع المواطنين الناخبين؛

4. العمل على ضمان تدريب أعضاء مجلس النواب على الآليات البرلمانية والتشريعية التي يمكن استخدامها لصنع القوانين الفعالة والمساءلة في مجلس النواب؛
5. استكشاف تطوير سياسات إشراك منظمات المجتمع المدني والمواطنين والإشراف الحكومي من خلال التشاور المنظم والشفاف؛
6. إنشاء وظيفة إرشادية تتألف من أعضاء سابقين في مجلس النواب على استعداد للتعامل مع الأعضاء الجدد أو المنتخبين مؤخرًا، وذلك لإنشاء ذاكرة مؤسسية واستمرارية في عمل مجلس النواب وزيادة قدرة الأعضاء الجدد.

إلى وسائل الإعلام المرخصة من الحكومة ووسائل التواصل الاجتماعي

تدرك منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان أن المهنيين الإعلاميين لا يمكنهم العمل إلا في ظل إطار تشريعي وتنظيمي أنشأته الحكومة. أعلاه، تحث منظمة سلام السلطات على تعديل الأحكام المتعلقة بالتعبير، بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وغيرها. وفي غياب مثل هذا الإصلاح قبل عام 2026، تحث المنظمة قطاع الإعلام على:

1. تجاوز حدود "الخطوط الحمراء" الحالية والتعبير "المقبول" من أجل نقل آراء القراء وتمكين مواطني البحرين من المشاركة في الشؤون العامة من خلال التعبير المطبوع والإلكتروني وشخصيًا؛
2. تعزيز تنويع وسائل الإعلام المرخصة من الحكومة، مما يتيح تعددًا كبيرًا لوجهات النظر؛ و
3. النظر في تطوير التغطية المفتوحة والشفافة لمجالس أعضاء مجلس النواب من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وتطبيع المناقشة العامة للقضايا ذات الاهتمام الشعبي.

إلى أعضاء قطاع منظمات المجتمع المدني الحالي في البحرين

تدرك منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان أن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني لا يسمح ولا يسهل استقلالها أو مشاركتها في الشؤون العامة وأن الإصلاح في هذا الصدد غير متوقع قبل عام 2026. أعلاه، تحث منظمة سلام السلطات على تعديل الأحكام المتعلقة بالجمعيات، بما في ذلك فيما يتعلق بقطاع منظمات المجتمع المدني، التي دعت مرارًا وتكرارًا لها، من بين أمور أخرى، هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والدول الشريكة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وعليه، فإن التوصيات الواردة أدناه تتعلق بالوضع كما هو الآن.

تدعو منظمة سلام أعضاء قطاع منظمات المجتمع المدني إلى:

1. إنشاء هيئة تنسيقية أو مشتركة واحدة تهدف إلى نقل التوصيات القطاعية و"المطالب" إلى مجلس النواب والحكومة، مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان؛
2. النظر في دعوة شركاء منظمات المجتمع المدني الدوليين، بحلول يونيو 2025، لتشكيل بعثة إلى البحرين، من أجل تقييم حالة نظرائهم؛
3. التنسيق بهدف إنشاء هيئة مفتوحة وشفافة، قبل الأول من يناير 2026، مكلفة بمراجعة القوانين والممارسات المتعلقة بتنظيم قطاع منظمات المجتمع المدني، وذلك لتقديم توصيات إيجابية لمجلس النواب والحكومة؛
4. التواصل مع مجلس النواب على أساس فردي أو قطاعي من أجل تقديم إحاطات منتظمة لأعضاء مجلس النواب بشأن منظمات المجتمع المدني ومخاوف الأعضاء ورغباتهم، وذلك من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة؛
5. القيام، بحلول الأول من يونيو 2025، بحملة توعية تستهدف الجمهور البحريني، فيما يتعلق بالنظام القانوني والإجرائي الذي يعمل بموجبه قطاع منظمات المجتمع المدني والقيود التي تفرضها على فرصة المواطنين للمشاركة في الشؤون العامة؛ و
6. بحلول نهاية عام 2025، القيام بحملة توعية فيما يتعلق بوظائف وواجبات الممثلين المنتخبين وما يمكن للمواطنين أن يتوقعوا منهم القيام به.

إلى المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الأوروبي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة غير المعنية بحقوق الإنسان؛ والجمعيات السياسية الدولية

لا تزال حكومة البحرين تتمتع بعلاقة حساسة مع المنظمات الحكومية الدولية وتضع التعامل معها في ضوء جيد عندما يكون من مصلحتها القيام بذلك. ولا يُتوقع حدوث أي تغيير في سلوك الحكومة أو شخصيتها قبل عام 2026، وبالتالي، وكما ورد أعلاه، فإن التوصيات القليلة التالية تعالج الوضع كما هو عليه وقت كتابة هذا التقرير.

تدعو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان:

1. الاتحاد البرلماني الدولي إلى التواصل مع قيادة مجلس النواب من أجل تعزيز الاتصالات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الآخرين، بهدف تطوير إطار لأفضل الممارسات من قبل أعضاء مجلس النواب بحلول نهاية عام 2025، بما يتماشى مع الجهود التكميلية المنصوص عليها في هذا التقرير؛
2. دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والناشطين والمنظمات المؤيدة للديمقراطية والإصلاح في البحرين، بما يتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي؛
3. على دائرة العمل الخارجي الأوروبي إقناع حكومة البحرين بزيادة القوة التمثيلية لمجلس النواب، مما يتيح فرعًا تشريعيًا أكثر فعالية وتأثيرًا للحكومة وتمكين مشاركة المواطنين في الشؤون العامة؛
4. على وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستثمار في قطاع منظمات المجتمع المدني في البحرين والمنظمات الفردية، لتمكينها من مراقبة مجلس النواب وحكومة البحرين بهدف تعزيز الديمقراطية وتعميق مشاركة المواطنين في الشؤون العامة؛
5. على الحركات السياسية الدولية مثل الليبرالية الدولية، والاشتراكية الدولية، والاتحاد الديمقراطي الدولي؛ أو المعهد الجمهوري الدولي المرتبط بالولايات المتحدة أو

المعهد الديمقراطي الوطني أن تتعاون مع مجلس النواب وأعضائه من أجل تطوير المعرفة المؤسسية حول أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالعملية والممارسة البرلمانية، جنبًا إلى جنب مع الجهود التكميلية المذكورة أعلاه.

إلى الشركاء الثنائيين والدوليين لحكومة البحرين

تدعو منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان الحكومات الشريكة لحكومة البحرين إلى:

1. تشجيع الحكومة على الانخراط بطريقة موضوعية مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما هيئات المعاهدات التابعة لها، بهدف تحسين معايير حقوق الإنسان للجميع في البحرين؛
2. إقناع حكومة البحرين بالانخراط بروح من الشفافية وحسن النية، مع قطاع منظمات المجتمع المدني المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني الدولية التي تسعى إلى مساعدة جميع البحرينيين، في وضع إطار لإجراء انتخابات عامة ديمقراطية واضحة في عام 2026، بما في ذلك من خلال المشاركة بشكل استباقي مع خبراء الانتخابات الإقليميين والدوليين، بما في ذلك من قطاع منظمات المجتمع المدني.

البحرين - تعزيز الديمقراطية :"أمل قابل للتحقيق"

منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان